إسرائيل ٢٠٠٤: ملخص تنفيذي

مقدمة

حظيت إسرائيل بكميات هائلة من المعالجة والتمحيص، إذ لا يخلو أي جانب من جوانب وجودها من كمية ومساحات من المعالجات العلمية و "نصف العلمية" بالاضافة الى المعالجات السياسية، الداعمة او المعادية وما بينهما من الامكانيات. ولا يمكن، في هذا المضمار، انكار اهمية الاجهزة العلمية والاعلامية والدعائية التي اقامتها اسرائيل، داخلها وخارجها، لاجل الاهداف العلمية الصرفة من جهة والدعائية الخالصة من الجهة الاخرى، والتي هدفت وتهدف الى التعريف والبحث والتنقيب في الحيثيات والجوانب المتعددة لاسرائيل.

ويجيء إصدار "تقرير مدار الاستراتيجي" كمحاولة لمقاربة أخرى تحاول إنتاج قراءة موضوعية عربية لتفاصيل وتغيرات المشهد الإسرائيلي.

ومن خلال متابعة متصلة للتطورات السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية خلال العام ٢٠٠٤ يحاول باحثو "مدار" في هذا التقرير بناء صورة المشهد الاسرائيلي بكافة تفاصيله خلال العام ٢٠٠٤ مع محاولة لاستقراء مؤثرات السياسة الاسرائيلية في الأعوام اللاحقة.

تمت عملية جمع المعلومات والتحليل من قبل مجموعة مختصين من الأكاديميين الفلسطينيين المتابعين يومياً لما يحدث في اسرائيل والمتمكنين من اللغة العبرية، رصدوا المتغيرات في اسرائيل مباشرة وليس من خلال وكلاء ترجمة. نأمل ان يوفر استمرار المشروع، وعلى نفس المنوال، رصداً تراكمياً يوفر مصدراً لمتابعة التطورات الحاصلة في اسرائيل والمؤثرة بدورها على ما يحدث على مستوى المنطقة.

تكمن اهمية التقرير المقدم هنا في انه يقدم سرداً مختصراً لما حصل في اسرائيل خلال العام المنصرم، بحيث يتسنى

للمهتمين العرب من سياسيين واعلاميين وأكاديميين واقتصاديين، من التعرف على الاحداث الرئيسية والسيرورة الموجهة، بالاضافة الى تحليل العوامل الرئيسية التي توجه الاحداث في اسرائيل، وهذا يجعل من التقرير اداة عمل يومية لهؤلاء ولغيرهم.

١ - اسرائيل: القضية الفلسطينية والسياسة الخارجية

كان العام ٢٠٠٤ عاماً مهماً ومفصلياً في جملة من المسائل الخاصة بالقضية الفلسطينية. ففي هذا العام بلور رئيس الوزراء الإسرائيلي آرئيل شارون "خطة فك الارتباط من جانب واحد". وفيه أيضاً حصلت إسرائيل على إنجاز تاريخي، تمثل في "رسالة الضمانات" الأميركية التي عبرت عن تغيير رسمي وخطير في السياسة الأميركية تجاه القضية الفلسطينية، وخاصة في قضايا الحدود والاستيطان واللاجئين. وفي هذا العام أيضاً توفي الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، الذي قاد النضال الوطني الفلسطيني ما يربو على أربعة عقود، ووضع حركة التحرر الوطني الفلسطيني على عتبة إنشاء الدولة الفلسطينية.

يتمحور التقرير الذي اعده د. محمود محارب، مدير معهد الدراسات الإقليمية/ جامعة القدس، حول سياسة إسرائيل وممارساتها تجاه الشعب والأرض الفلسطينية، ويقسم إلى بابين؛ الباب الأول: عرض وتحليل استراتيجية شارون باقتضاب ومتابعة، وتحليل العلاقات الإسرائيلية-الأميركية والمفاوضات التي جرت بين الطرفين، كذلك يتابع التقرير سياسة إسرائيل تجاه مصر والأردن وعلاقة إسرائيل بهاتين الدولتين وأهداف إسرائيل من وراء ذلك.

أما الباب الثاني فيعرض تنفيذ السياسة الإسرائيلية على أرض الواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويشمل ذلك: بناء جدار الفصل، الاستيطان، الطرق الممنوعة، هدم البيوت، الأسرى والمعتقلين، القتل والإعدام، والشهداء والجرحى.

منذ أن وصل إلى سدة الحكم في إسرائيل سعى شارون إلى تنفيذ سياسته وفرض حله هو على الشعب الفلسطيني، رافضاً الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، منطلقاً من قناعته بأن ضم المناطق الفلسطينية بمواطنيها إلى إسرائيل يعني وضع حد لإسرائيل كدولة يهودية وإحلال دولة ثنائية القومية مكانها، وقد سعى شارون إلى إقامة نظام فصل عنصري في فلسطين التاريخية، ووفق رؤيته هذه تنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومن ٤٢٪ من مساحة الضفة الغربية وفي المقابل تضم الى اسرائيل الأراضي الفلسطينية التي أقيمت عليها المستوطنات وما أمكنها من مناطق أخرى في الضفة الغربية المحتلة أيضاً.

عشية العام ٢٠٠٤ نظم شارون أفكاره ورؤيته ومن ثم عرض خطته رسمياً على الملأ في خطابه في مؤتمر هرتسيليا، تلك الخطة التي باتت تعرف باسم "خطة فك الارتباط من جانب واحد". علاوة على سعيه لتجميد خطة خارطة الطريق فإن جوهر الخطة يتمثل في فكرة تفكيك الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي في قطاع غزة وتركيبهما وتعزيزهما في أراضي الضفة الغربية.

وبمجرد تجاوب الإدارة الأميركية مع خطة شارون وشروعها بالتفاوض معه حولها، أحرز شارون إنجازاً حقيقياً كان من الصعب تصوره قبل ذلك بعدة شهور. فقد جرت مفاوضات مكثفة بين حكومة إسرائيل والإدارة الأميركية ليس

على خطة خارطة الطريق، وإنما على خطة فك الارتباط من جانب واحد، وذلك وفق أجندة شارون وحسب شروطه البعيدة جداً عن خارطة الطريق، التي استطاع أن يجمدها، بعد أن جرّ الولايات المتحدة إلى رؤيته هو وبرنامجه، بديلاً عن الرؤية الدولية التي تمثلت في خارطة الطريق.

تمحورت المفاوضات الإسرائيلية الأميركية، أساساً، حول مضامين رسالة الضمانات الأميركية، وأحرزت إسرائيل إنجازاً تاريخياً مهماً فاق توقعات القادة الإسرائيليين أنفسهم. فقد استجاب الرئيس الأميركي جورج بوش في تلك الرسالة التي جاءت على شكل بيان رئاسي إلى معظم المطالب الإسرائيلية وخاصة ما يتعلق بالاستيطان والحدود وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. وقد تبنت رسالة الضمانات خطة فك الارتباط من جانب واحد، ووضعتها على رأس الأجندة السياسية وجعلتها عملياً، وإن لم يكن رسمياً، " اللعبة الوحيدة في المدينة" ، المفروضة على جميع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، للتعاطي معها، وبذلك جمدت خارطة الطريق وحولتها إلى جسم محنط يعاد إحياؤه وتبث الروح فيه بين الفينة والأخرى، فقط من أجل منع طرح مشاريع أخرى.

وعلى أرضية دعم الولايات المتحدة لخطة شارون، وعلى خلفية جملة من المعطيات أهمها علاقات إسرائيل الخاصة والقوية مع الولايات المتحدة، وتفوقها العسكري في المجالين التقليدي وغير التقليدي على جميع الدول العربية مجتمعة، وعلى ضوء ضعف الدول العربية واحتدام الصراعات بينها والمنافسة فيما بينها على التقرب إلى الإدارة الأميركية، نجحت إسرائيل في تطوير علاقتها مع كلٍ من مصر والأردن، وحاولت قصر دور هاتين الدولتين على المجال الأمني وحاولت وضعهما في دائرة الضغط السياسي على السلطة الفلسطينية.

وبعد أن نجح شارون في تسليط الضوء على خطته وليس على الاحتلال وجرائمه، استمر في تنفيذ سياسته على الأرض الفلسطينية على مدار الساعة وبدون توقف طيلة العام ٢٠٠٤. وشملت ممارساته الاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري، بهدف رسم الحدود المستقبلية، وبناء المستوطنات والحفاظ على نقاط الاستيطان (المستوطنات العشوائية) والتي بلغ عددها ٩٩ نقطة استيطانية في نهاية ٢٠٠٤، ومصادرة الأراضي الفلسطينية وشق الطرق وتخصيصها لاستعمال المستوطنين فقط، وارتكاب جرائم القتل بحق القادة الفلسطينيين والنشطاء المقاومين، والقيام بعمليات المداهمة والاعتقال اليومية وهدم البيوت وفرض الحصار الداخلي، عبر مئات الحواجز، وكذلك الحصار الخارجي على الشعب الفلسطيني بهدف كسر إرادته وإرغامه على الانصياع لخطته.

على صعيد العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية، فرغم إبداء "مرونة" ما من شارون وحكومته نحو السلطة الفلسطينية بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات، إلا أن هذا لن يمثل تغييرا جذريا في سياسته. هذا التغيير الآني في التعامل جاء للتجاوب مع الموقف الدولي والأميركي بان فرص التوصل إلى السلام ازدادت بعد رحيل الرئيس عرفات. فلا تستطيع إسرائيل الادعاء بعد اليوم بأنه لا يوجد شريك فلسطيني لعملية السلام، حيث نرى التصريحات "المرنة" للقيادة الإسرائيلية، وإذا كان الموقف والتعامل مع عرفات أصلا موقف من الشعب الفلسطيني، فإننا لا نتوقع تغييراً جذرياً يُذكر في السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين ما دام شارون رئيسا للوزراء، وستستمر محاولة تنفيذ خطة اخلاء قطاع غزة وتسويقها للعالم كدلالة على برنامج شارون السلامي في حين يستمر تعزيز الاستيطان واستكمال بناء الجدار في الضفة الغربية.

٢ - المشهد السياسي والحزبي

يمتاز المشهد السياسي والحزبي في إسرائيل بديناميكية وتفاعلات كثيرة بسبب التطلع المستمر الى استمرار عملية التهويد وتعريف الدولة باليهودية والصهيونية، ووجود أقلية عربية-فلسطينية كبيرة في إسرائيل، وكذلك بسبب البنية الاجتماعية الإسرائيلية وإفرازاتها السياسية وكنتاج لحالة الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني والإسرائيلي-العربي. هنالك أيضا تحولات سياسية وحزبية منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي ولكننا نشهد اليوم معالمها أكثر وضوحاً. يعرض التقرير صورة شاملة ومفصلة حول المشهد والحزبي في إسرائيل سنة ٢٠٠٤.

التقرير الذي اعده د. محمد امارة من جامعة بار-ايلان، يرصد ويصف التغيرات والتطورات في الأحزاب والحركات الأساسية غير الممثلة في البرلمان، الحكومة والوزارات، والأمور القضائية التي لها إسقاطات على المشهد السياسي، والحكم المحلي. ويطرح التقرير ويحلل أيضا الأحداث المركزية في المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي.

جرت انتخابات الكنيست السادسة عشرة في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٣، قبل موعدها المحدد بعشرة شهور، بعد انسحاب حزب العمل (كان يُعرف آنذاك حزب إسرائيل واحدة- العمل-ميماد)، أعلن شارون عن حل الكنيست، وخاضت الانتخابات ٢٧ قائمة انتخابية تنافست على مقاعد الكنيست الـ ١٢٠، استطاع ١٨ حزبا سياسيا اجتياز نسبة الحسم (٥ ، ١٪ من أصوات المقترعين) موحدة في ١٣ قائمة: الليكود ٤٠ مقعدا (والمشكل من الليكود وحزب يسرائيل بعلياه الذي انضم إليه بعد الانتخابات)، العمل (١٩ مقعدا)، ميرتس (٦ مقاعد)، عام إحاد (٣ مقاعد)، هئيحود هليئومي (والمشكل من موليدت، تكوماه ويسرائيل بيتينو) فاز بسبعة مقاعد، المفدال (٦ مقاعد)، يهدوت هتوراه (والمؤلف من حزبي اغودات يسرائيل وديغل هتوراه) فازت بخمسة مقاعد، شاس (١١ مقعدا)، شينوي (١٥ مقعدا)، القائمة العربية الموحدة (المؤلفة من الحزب العربي الديمقراطي وشق من الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ عبد الله نمر درويش، مؤسس الحركة الإسلامية في إسرائيل وأبوها الروحي) فازت بمقعدين، التجمع الوطني الديمقراطي (٣ مقاعد)، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة-الحركة العربية للتغيير (٣ مقاعد).

كان لانتخابات ٢٠٠٣ انعكاسات كبيرة على المشهد السياسي الإسرائيلي. فقد مُنيت القاعدة الأساسية لليسار (العمل وميرتس) بهزيمة نكراء. كذلك نرى أن حزب شينوي، احتل موقعا متقدما على الخارطة السياسية متفوقا على غريمه الحزب الحريدي الشرقي، شاس. أما من الناحية السياسية، فقد بات اليمين يشكل مركز الثقل والدفع على الساحة السياسية.

وهنالك العديد من الحركات السياسية غير الممثلة في الكنيست التي برزت على الساحة السياسية في سنة ٢٠٠٤ وهي: مجلس يشع، حركة "السلام الآن" وحركة اومتس لرفض الخدمة العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكان مجلس يشع هو الوحيد القادر على إخراج آلاف الأشخاص إلى الشوارع للتظاهر ضد سياسة الحكومة والتي تنوي الخروج من قطاع غزة وفقا لخطة الفصل.

وقد جرت في إسرائيل ١٦ انتخابات للكنيست منذ قيام اسرائيل، ولكن حتى الآن شُكلت ٣١ حكومة، عُرضت الحكومة الإسرائيلية الثلاثون برئاسة ارئيل شارون في ٢٧-٢-٢٠٠٣، والتي تضم ٢٨ وزيرا و٢٨ نائب وزير،

وفي اليوم التالي حازت على ثقة الكنيست بأغلبية ٦٦ نائبا، واعتراض ٤٨ نائبا. وجاءت هذه الحكومة بعد الفوز الساحق لليمين في الانتخابات التي جرت في الشهر الذي سبقه من السنة نفسها وحاز حزب الليكود على ٣٨ مقعدا بينما حاز حزب العمل فقط على ١٩ مقعدا، ويقترب بهذا العدد من حزب جديد أُنشئ فقط قبل عدة سنوات، هو حزب شينوي بفوزه بـ ١٥ مقعدا. نتائج الانتخابات أوضحت أن الحكومة القادمة في إسرائيل هي حكومة يمينية. لم يدخل اليهود الحريديون الحكومة لاعتراض حزب شينوي العلماني عليهم، حيث رفع شعار "إما نحن أو هم في الحكومة". وفضل شارون حزب شينوي على الأحزاب الحريدية (المتشددة دينياً) لأنه حزب كبير ولا يوجد له مطالب كثيرة تخص قطاعات معينة كما هو الحال بين "الحريديم". وشمل تركيب الحكومة حزب الليكود (بما فيه حزب يسرائيل بعلياه الذي انضم إلى حزب الليكود)، حزب شينوي (مزيج من أعضاء من اليمين في أحزاب سابقة ومن مركز الخارطة السياسية)، المفدال (حزب ديني-قومي) والاتحاد القومي (حزب يميني متطرف، وهو ائتلاف من عدة أحزاب يمينية متطرفة).

بعد إقالة وزراء حزب شينوي، شُكلت حكومة جديدة في إسرائيل وحازت على ثقة الكنيست في تاريخ ١٠-١-٢٠٠٥. وتشكلت الحكومة الحالية من حزب الليكود، وحزب العمل، وحزب يهدوت هتوراه الحريدي. وعارض هذه الحكومة ١٣ عضو كنيست من الليكود نفسه وامتنع عضو من "يهدوت هتوراه" عن التصويت. كذلك حظيت هذه الحكومة بثقة حزب ياحد والأحزاب العربية. ولم يحظ حزب العمل بوزارات لها زخمها السياسي، مثل الخارجية، الدفاع أو المالية (كانت أهم وزارة تسلمها هي وزارة الداخلية)، ويبرر حزب العمل قبوله ذلك بأنه يريد تسريع عملية الفصل عن غزة. لكن حقيقة الأمر أن وهن حزب العمل على الساحة السياسية الإسرائيلية، وإظهار الاستطلاعات أن هذا الحزب لن يفوز بعدد كبير من المقاعد يؤهله لإقامة ائتلاف، وبسبب الخلافات القيادية الداخلية الحادة، جعل حكومة الوحدة أفضل خيار له.

إن المواضيع الأساسية التي كانت قيد اهتمام هذه الحكومة هي الخروج من المأزق السياسي مع الفلسطينيين، وان تبين للعالم أنها راغبة في حل للقضية الفلسطينية بما يتناسب مع مصالحها. لذلك كان انشغال الحكومة الحالية بشكل واضح في القضايا السياسية-الأمنية. وحاز الاقتصاد أيضا على جزء مهم من سياسة الحكومة بسبب الوضع السيئ للاقتصاد الإسرائيلي وإسقاطاته على الوضع الاجتماعي. التقرير الذي نُشر يوم ٢٤-١١-٢٠٠٤ للتأمين الوطني عن إسرائيل في سنة ٢٠٠٣ بين أن هنالك قرابة مليون ونصف إسرائيلي تحت خط الفقر. أُضيف إلى قائمة الفقر ١٠٠،٠٠٠ فرد سنة ٢٠٠٣. هذه الحكومة أيضا تميزت بتورط بعض رموزها في قضايا فساد، ومن ضمن من حامت حولهم شبهات الفساد رئيس الوزراء نفسه.

أما بشأن الحكم المحلي، فقد جرت الانتخابات الأخيرة للمجالس البلدية سنة ٢٠٠٣. وما يميز هذه الانتخابات، وخاصة بين اليهود النسبة المنخفضة جدا من التصويت والتي كانت فقط ٤١٪. هذه النسبة في الوسط العربي كانت أعلى بكثير لان الحكم المحلي ما زال الحلبة السياسية الأساسية لتأثير المواطنين العرب ولكسب معيشتهم. بسبب الوضع الاقتصادي السيئ في إسرائيل، تُعاني السلطات المحلية أزمة مالية خانقة إلى حد أن كثيراً منها لا يستطيع دفع رواتب الموظفين لأشهر عديدة.

أما الأحداث المركزية في المشهد الحزبي والسياسي لسنة ٢٠٠٤ هي: استمرار وهن معسكر اليسار؛ هيمنة الحزب الحاكم؛ التراجع في الديمقراطية وازدياد العنصرية؛ سياسات الفصل وممارسة الاغتيالات.

إن ماُيعتبر معسكر اليسار في إسرائيل، والذي كان في مقدمته حزب العمل، في حالة وهن شديدة، وطروحاته لا تلقى الترحاب كما كان عليه في الماضي. فهذا الحزب الذي أقام الدولة الصهيونية وبنى مؤسساتها المختلفة وأنجب ابرز قياداييها ليس بذي فاعلية على الساحة السياسية، وهذا دفع البعض إلى القول انه حزب غير ذي تأثير على المشهد السياسي. فهذا الحزب يعاني من خلافات داخلية كبيرة ولا يوجد فيه أي قيادي من الرعيل الثاني له هيبته ووقاره وجاذبيته. فبعد استقالة عميرام متسناع من رئاسة حزب العمل في أيار ٢٠٠٣ على اثر الهزيمة النكراء في انتخابات الكنيست، أُنتخب شمعون بيريس زعيما مؤقتا لمدة عام. وتدل العودة إلى زعيم عجوز مثل بيريس على الإعياء والأزمة التي يعيشها هذا الحزب. وإشكالية هذا الحزب ليست فقط قيادية، وإنما يفتقر ايضاً إلى أجندة سياسية تُعطي أملاً للإسرائيلي بالخروج من دوامة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. هنالك أيضا من يتحدث عن العمليات التفجيرية الفلسطينية التي أفقدت الإسرائيلي أمنه الشخصي وأدخلت حالة الهلع في نفوس الإسرائيليين. لربما كان الاندفاع إلى أحضان شارون هو ملجأ للاحتماء "بالبطل القومي" الذي قاد إسرائيل إلى انتصارات كبيرة. وأيضا هنالك عدم الثقة بين الجمهور وحزب العمل بسبب نظرته الاستعلائية الى الطبقات الفقيرة.

وشكلت إقامة حزب ياحد (سابقا حزب ميرتس) بزعامة يوسي بيلين محاولة لإنعاش اليسار وزيادة قوته على الخارطة الحزبية. لكن هذا الحزب حسب الاستطلاعات لن يتجاوز عدد أعضائه الثمانية في حالة إجراء الانتخابات في الفترة القريبة المقبلة. إن هذا الحزب لن يكون البديل لحزب العمل ولن يستطيع التأثير في السياسة الرسمية.

وكشفت نتائج انتخابات ٢٠٠٣ عن تغييرات واضحة على الخارطة الحزبية وقوتها على المشهد السياسي. ففوز الليكود الساحق في الانتخابات وتحول حزب العمل إلى حزب متوسط الحجم، أدخل إسرائيل إلى حقبة جديدة، وذلك بوجود حزب متنامي القوة ولكن ليس حزبا مهيمنا، حسب تعريف الحزب المهيمن. وهذا يعني أننا في بداية عهد سياسي جديد في إسرائيل اذا استمر هذا النهج مستقبلا. التغيير الأساسي هو بداية لهيمنة حزب الليكود اليميني على المشهد السياسي الإسرائيلي. وقد انعكست هذه النتائج في الائتلاف الحكومي الذي أقامه شارون من اليمين المتطرف والمفدال (حزب ديني يميني-متطرف) مع حزب شينوي وأعضاؤه من المركز ومن يمين الخارطة السياسية والذي يمتاز ببراغماتية سياسية. ولا شك أن السياسات الحكومية الداخلية والخارجية يمكن تفسيرها على أن الجمهور الإسرائيلي راض عن هيمنة وشرعية حزب الليكود ومن ثم سياسته وخاصة الخارجية.

لا شك أن بداية هيمنة اليمين تأتي على خلفية فشل اليسار في إرساء السلام الذي وعد الإسرائيليين به وأيضا عدم استتباب الأمن. لقد كانت الانتفاضة الفلسطينية الثانية من أصعب الفترات التي عاشها الإسرائيليون، لأنه ولأول مرة في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني المسلح لا يتمتع أي إسرائيلي بالأمان من حدة الصراع. فاللجوء إلى اليمين كان متوقعا، وكذلك لأن شارون قال، وما زال يقول، إنه لا عملية سلمية في ظل "الإرهاب الفلسطيني".

رغم الانفراج الجزئي والبطيء نحو العرب والذي بدأُ منذ السبعينيات من القرن الماضي، وتغير ما في تقسيم موارد الدولة على السكان وتضييق ما للتمييز القائم، إلا أن الديمقراطية لم تصبح ديمقراطية حقيقية وخاصة في ما يتعلق

بالعرب. ففي السنوات الأخيرة، بعد اندلاع الانتفاضة الثانية وصعود اليمين إلى سدة الحكم، نرى أن هنالك تراجعاً في الديمقراطية الإسرائيلية لتصل إلى أسفل درجاتها في العقدين الأخيرين، وتنعكس تجلياتها العنصرية في السياسة الإسرائيلية من جهة والموقف الجماهيري العنصري من حقوق ووجود العرب في إسرائيل.

وتبين جميع الدراسات حول الديمقراطية في إسرائيل تراجعا ملحوظا، وخاصة تجاه الأقلية العربية-الفلسطينية في إسرائيل. بتراجع القيم الديمقراطية وفي ظل القوانين العنصرية المتزايدة وإلغاء الشرعية عن القيادات العربية، وعلى رأسها القيادة السياسية، يظهر بوضوح أن إسرائيل بتعزيزها لاثنيتها تصبح دولة اثنوقراطية وليست ديمقراطية. لأن من يتمتع بحيز الديمقراطية هم اليهود، والعنصر الليبرالي، الذي منحتهم إياه الديمقراطية الإسرائيلية، أي الحقوق الفردية الجزئية، بدأ بالتراجع. وأصبحت التصريحات العنصرية حول العرب وقياداتهم أحد الطقوس المعهودة في الخطاب الإسرائيلي، وخاصة اليميني الراديكالي.

وتميزت سنة ٢٠٠٤ أيضا باستمرار سياسة الاغتيالات الإسرائيلية للقيادات الفلسطينية وسياسات الفصل. أدرج هنا سياسة الفصل (بناء الجدار وخطة الانفصال عن غزة) والاغتيالات تحت المظلة نفسها لأنها جزء لا يتجزأ من مشروع شارون لفرض الحل السياسي الذي يتلاءم مع مصالح إسرائيل بمفهومه وبمفهوم اليمين المعتدل. فسياسة الاغتيال هي محاولة للقضاء على القيادة السياسية، وذلك لتعمل مستقبلا مع قيادة فلسطينية تستطيع إسرائيل أن تتعايش مع سقف مطالبها. أما بناء الجدار الفاصل فيهدف لفرض حقائق على الأرض. وقد جاءت خطة الفصل لتحقيق مناخ مريح من المساومة السياسية لإسرائيل.

ماذا نعلم عن هذا المشهد سنة ٢٠٠٤؟ وماذا نستقرئ حوله في السنوات القريبة القادمة؟

- بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة وعدم نجاح الحزبين الكبيرين في إسرائيل في إرساء السلام في المنطقة، وتورط شخصيات سياسية إسرائيلية بارزة في قضايا الفساد والرشاوى، تُعاني الكنيست، الجسم المشرع في إسرائيل، من عدم ثقة الجمهور بها. وتبين الاستطلاعات أن الجمهور الإسرائيلي يشعر بالقلق من الفساد المستشري في مجتمعه أكثر من قلقه ازاء الفقر، وجودة البيئة والعجز المالي، والاسرائيليون قلقون منه أكثر من ما يسمونه "الإرهاب"، والعنف والبطالة.
- رغم أن انتخابات ٢٠٠٣ أسفرت عن فوز ساحق لليمين وهزيمة نكراء لليسار، إلا أن ذلك لا ينبئ بالاستقرار السياسي في إسرائيل. ففي البداية أقام شارون حكومة يمينية صرفة، إلا أنها سرعان ما انهارت وشكلت حكومة مع العمل وحزب "يهدوت هتوراه" الحريدي. وتكشف لنا السياسة الإسرائيلية عن تفكك في الخارطة الحزبية، وذلك لان إسرائيل تعيش حالة انهيار الأيديولوجيات الحزبية التي بنت نفسها عليها لعقود وفقا لهوية الأحزاب. فنرى أن أيديولوجية "ارض إسرائيل الكبرى" تحطمت على ارض الواقع واليمين المعتدل يقر بهذا الوضع، وهو ذاته يعمل على إيجاد حلول عملية للصراع مع الفلسطينيين، كما رأينا خطة شارون للانفصال. أما الأحزاب العقائدية فهي في تخبط وأزمة حقيقية لان هنالك مجريات على المشهد السياسي تناقض ايديولوجيتها، وجلّ ما تجيد حالياً هو سياسة اللاءات. أما اليسار فلا يوجد لديه البديل السياسي وإنما يدور في فلك شارون، ويعاني

أزمة قيادة صعبة .

- هناك محاولة في اليسار للعودة إلى مقدمة المشهد الإسرائيلي والتأثير فيه . فيوسي بيلين، رجل حزب العمل سابقا وأحد مهندسي أوسلو وأحد المبادرين إلى وثيقة جنيف، بعد أن أقام حزب "ياحد" وكان وراء الكواليس مدة طويلة، يريد أن يرقى إلى موقع أمامي في معترك الحياة السياسية . فهو يتوقع أن يحتل الموقع الذي احتله حزبه العمل على الساحة الإسرائيلية لسنوات طويلة وتشكيل البديل لحكم اليمين الإسرائيلي في المرحلة القادمة . هذه الحركة ستستقطب الأصوات من حزبي العمل وشينوي، وستحاول كسب أصوات عربية ممن خاب أملهم من اليسار الإسرائيلي ولكنهم يرون في يوسي بيلين رجلاً بالإمكان الوثوق به بسبب مثابرته في كل المراحل على الحل السلمي مع الفلسطينيين . ولكن الاستطلاعات تبين أن هذه التوقعات ما زالت أقرب الى الحلم . وكما يرى أحد المحللين السياسيين فان هذا الحزب سيتنافس على أصوات الطبقات المتوسطة من المصوتين أصلا لحزب العمل وحزب شينوي، وتبين جميع الاستطلاعات أن اليسار الإسرائيلي لن تتعزز مكانته في الانتخابات القادمة . وهذا يبين أن وهن اليسار على الساحة الإسرائيلية له جذوره العميقة .
- الهبوط الحاد بنسبة تصويت العرب يضع الكثير من علامات الاستفهام حول مستقبل مشاركتهم السياسية، على ما يبدو . حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية أخذ العرب مواطنتهم على محمل الجد بأنهم قادرون على تحقيق مواطنة متساوية . فالأحداث على الساحة السياسية والحزبية وهبة تشرين الاول سنة ٢٠٠٠ بينت لكثير من العرب أن تحقيق مواطنة جوهرية في هذه الدولة عملية شبه مستحيلة، وليس ذلك فقط، فهنالك محاولة لإلغاء الشرعية عن قيادتهم للمشاركة في اللعبة السياسية . والسؤال المطروح والمفتوح : ماذا سيفعل العرب سياسيا عندما سيصلون إلى قناعة أن السياسة القطرية والمشاركة فيها ما هي إلى لعبة شكلية ولا فائدة منها؟ هل سيبدأون في إقامة القيادة المحلية البديلة وبناء المؤسسات البديلة؟
- بعد المصادقة على خطة الفصل في الحكومة والكنيست واستقالة حزب شينوي من الحكومة، فان العملية الائتلافية لإقامة حكومة باتت صعبة للغاية وخاصة في ظل التفكك الحزبي . خيار حكومة ليكود-عمل-شينوي سيفجر الوضع في حزب الليكود . والجمع بين الليكود-العمل-المتدينين سيفجر الوضع في حزب العمل لان إمكانية تنفيذ خطة الفصل تكاد تكون مستحيلة، وخاصة إن لم يقم شارون بتنفيذ خطته بخطى حثيثة . باعتقادنا في ظل هذه المعطيات سيكون عمر أية حكومة ستقوم قصيراً وستعقد انتخابات مبكرة قبل موعدها المحدد في منتصف ٢٠٠٦ . حتى لو جرت الانتخابات قريبا، يتوقع المحللون السياسيون أن الخارطة الحزبية ستكون قريبة جدا إلى ما هي عليه اليوم . وهذا أيضا ما تؤكده جميع الاستطلاعات . هنالك من يرى أن بداية هيمنة حزب الليكود واليمين على السياسة الإسرائيلية ليست حالة عابرة، أي ليست فقط تعبيرا عن خيبة الآمال من اليسار وسياسته ازاء القضية الفلسطينية وتفجر الانتفاضة الثانية، وإنما هناك تغيرات بنيوية عميقة في المجتمع الإسرائيلي، بالانزياح نحو اليمين .
- بعد اندلاع انتفاضة الأقصى أصبح الخطاب السياسي لأعضاء الكنيست العرب أكثر حدة ونقداً للمؤسسة الإسرائيلية السياسية والعسكرية . وبالمقابل فلم يحظ أعضاء الكنيست العرب على الإطلاق بشرعية في الكنيست وخاصة بين اليمين . بسبب ضعف اليسار، وخاصة في السنوات الأخيرة، بدأ الكثير من أعضاء الكنيست اليمينيين يشكك

في شرعية أعضاء الكنيست العرب.

- فهمنا للمشهد السياسي الإسرائيلي الحالي يتطلب بلا شك فهماً عميقاً للخارطة الحزبية من جهة، وشخصية شارون من جهة أخرى. فخطة الفصل والجدار الفاصل وسياسة الاغتيالات ما هي إلا لبنات في مشروع واضح المعالم لدى شارون. فشارون يستعمل هذه الأدوات لممارسة الضغط على الشعب الفلسطيني من اجل إرغامه على اتفاقيات مستقبلية مريحة جدا لإسرائيل.
- الكل يتفق على أن هنالك إفلاساً لمشروع اليسار على المشهد السياسي الإسرائيلي، ولكن هنالك أيضا إشكالية سياسية حادة تلف كل المعسكر اليميني. فمهما يُقال عن خطة الانفصال فهي تحطيم للحلم الصهيوني بما يسمى "أرض إسرائيل الكبرى". وكذلك فإن ما يعرف بالمتمردين في الليكود الرافضين لخطة الانفصال لا يُقدمون البديل لهذه الخطة. فالحقيقة الواضحة اليوم في إسرائيل أنه لا توجد بدائل أخرى لا لليسار ولا لليمين غير ما يطرحه شارون. فما نراه على الساحة هو تظاهرات مؤيدة أو معارضة لخطة شارون. فبدلا من أن يقوم اليسار اليوم بطرح بديل لخطة شارون ويعارض ويعترض على ما تفعله حكومة شارون في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قتل وهدم على نطاق واسع، نرى أنه صامت تماماً، ويلهث للانضمام إلى حكومة شارون. ويدل ذلك على أن اليسار في حالة إعياء وعجز شديدين، وهو غير قادر على طرح البديل.
- تفاقمت العنصرية في إسرائيل في ظل الحكومة والأجواء اليمينية. فقانون المواطنة وقوانين أخرى وممارسات الحكومة الإسرائيلية اليمينية تبين مدى الغبن والتمييز ضد مواطنيها العرب، حيث يعتبر قانون المواطنة مساً حقيقياً بعنصر المساواة وخاصة عندما نأخذ بعين الاعتبار قانون العودة لليهود الذي يتيح المواطنة التلقائية لكل يهودي.
- خطة الانفصال أدت إلى انشطارات داخلية حادة وصراعات عميقة (تشبه ما كان عليه الوضع في عهد رابين بعد التوقيع على اتفاق أسلو وكانت الذروة في مقتله)، وان نُفذت هذه الخطة فستكون هنالك مواجهات بين اليمين المتطرف والمؤسسة العسكرية والسياسية. ويذهب أفشلوم فيلان (من قادة حزب ياحد – ميرتس) إلى القول انه ستكون هنالك حرب أهلية على خلفية ذلك. ويدور مجمل الحديث حول المئات الذين سيرفعون السلاح في وجه الجنود ورجال الشرطة، أو إمكانية تسلل عشرات الآلاف إلى منطقة غوش قطيف، بحيث يصعب على قوات الأمن تنفيذ إجلاء المستوطنين.

٣ – المشهد الاستراتيجي والعسكري

بناءً على التقرير الذي اعده د. مصطفى كبها من الجامعة المفتوحة في اسرائيل، كان العام ٢٠٠٤ ، من وجهة النظر العسكريّة والإستراتيجية، عاماً مفصلياً وحاسماً في كل ما يتعلق بالوضع الإستراتيجي لمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام ولإسرائيل بشكل خاص. فبعد زوال "الخطر الإستراتيجي" العراقي (نتيجة الاحتلال الأميركي للعراق) وتضاؤل "الخطر الإستراتيجي" السوري تبعاً لذلك، شعر مصممو السياسة الإسرائيلية بشيء ممن الارتياح. فالوجود العسكري الأميركي في العراق منع (وسيمنع في المستقبل الوشيك) تحالفاً إستراتيجياً محتملاً معادياً لإسرائيل يضم سورية ولبنان (حزب الله) والعراق وإيران. فالوجود العسكري الأميركي في الأراضي العراقية لن يمنع فقط إمكانية وجود مثل هذا التحالف ، وإنما سيضع كل طرف من هذه الأطراف تحت ضغط مستمر يمنعه من التفكير بأيّة مبادأة

هجومية ضد إسرائيل ويجعله في موقع دفاعي مفضلاً مبدأ السلامة على إمكانية ضمه إلى قائمة أهداف "الحرب ضد الإرهاب" التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية. هذه المستجدات جعلت الموقف الإسرائيلي من مفاوضات محتملة مع سورية أمراً أكثر تصلباً، ومبنياً على مبدأ "الأمن مقابل الأمن"، بعد أن كان مبنياً قبل ذلك على مبدأ "الأرض مقابل السلام". وهذا الأمر يعني بشكل واضح وجليّ أن السلام مع باقي الدول العربية التي لم توقع اتفاقيات سلام أو تطبيع مع إسرائيل، لم يعد يشكل هدفاً إستراتيجياً تبدي إسرائيل استعداداً مبدئياً لتحقيقه مقابل تنازلات إقليمية. بل ان مستجدات الأمور واليد الحرة التي تمنحها الولايات المتحدة لإسرائيل تجعلانها تتبنى موقفا تطمح فيه لتحقيق السلام دون تقديم تنازلات في موضوع الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧.

أما على صعيد التعامل مع الانتفاضة الفلسطينية التي دخلت عامها الخامس، فقد نجح ربابنة السياسة الإسرائيلية، إلى حد كبير، بإقناع نظرائهم في الولايات المتحدة بتصوير حربهم ضد الفلسطينيين على أنّها جزء من "الحرب العالمية على الإرهاب"، الشيء الذي جعل الولايات المتحدة تتغاضى أو تغض الطرف عن سياسة "اليد الحديدية" التي استعملتها إسرائيل ضد الفلسطينيين في محاولات قمعها للانتفاضة وعن التجاوزات التي رافقت ذلك، فضلاً عن تغاضيها عن استمرار بناء إسرائيل للجدار الفاصل رغم قرار المحكمة الدولية ورغم المعارضة العالمية الواسعة لذلك. كان الدعم الأميركي المطلق للسياسة الإسرائيلية فيما يتعلق بصراعها مع الفلسطينيين، أحد المحركات الأساسية لخطة الانفصال أو الانسحاب من طرف واحد، التي أعلن عنها رئيس الحكومة الإسرائيلية في ربيع ٢٠٠٤. ولعل أهم ما تعنيه هذه الخطة هو محاولة اللجوء إلى فرض خطوات أحادية الجانب، من شأنها ترسيخ الأمر الواقع، وذلك من منطلق الافتراض بعدم وجود شريك فلسطيني للتفاوض، وبالتالي الاستغلال التام لموازين القوة بين الطرفين المتنازعين، دون الأخذ بالاعتبار مبدأ التفاوض لحل مشاكل ثنائية معلقة بين الطرفين المتنازعين. لكن شارون ومستشاريه لم يأخذوا في حساباتهم، بشكل جدّي، عاملين أساسيين: أولهما ردود الفعل داخل المجتمع الإسرائيلي خاصة من قبل المستوطنين وقوى اليمين الداعمة لهم والتي ذهب بعض أقطابها إلى التلويح بعصيان عام يمكن أن يصل إلى درجة عصيان الجنود (من منطلقات رفض الخدمة في الأراضي الفلسطينية أو من منطلقات رفض إخلاء المستوطنين اليهود من تلك المناطق) الأمر الذي قد يصل في نهاية المطاف إلى الاحتراب الداخلي. أما العامل الثاني فهو ردود الفعل والمستجدات على الساحة الفلسطينية، فحرب الاستنزاف "لعبة عض الأصابع" لم تنته بعد، ولا يبدي الفلسطينيون علامات على قرب إنهائها، لا سيّما إزاء استمرار إسرائيل بعملياتها داخل الأراضي الفلسطينية وتشكيكها بوجود شريك للتفاوض حتى بعد رحيل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات الذي طالما أشار إليه الإسرائيليون والإدارة الأميركية الحالية على أنّه عقبة في طريق التفاوض.

بشكل عام تم فرض المزيد من التضييقات والعقوبات على الفلسطينيين، الشيء الذي يمكن تفسيره على أنه استمرار للرهان الاسرائيلي على استعمال المزيد من القوة، وفرض الأمر الواقع وتثبيت التصورات السياسية الأسرائيلية كحقائق على الأرض.

لقد قامت حكومة الليكود بتطوير فكرة الجدار بصورة تجعل أمر الفصل أمراً شبه مستحيل وفكرة الدولة الفلسطينية ذات المساحات المتواصلة أمراً مستحيل التنفيذ، حيث ان الجدار بمساره المقترح (ما نفذ منه وما لم ينفذ حتى الآن)

يقتطع مساحات كبيرة مما تبقى من الأراضي الفلسطينية ويقطع، بسبب الإبقاء على الكتل الاستيطانية اليهودية.

يجدر الذكر هنا أن عدم إتمام خطة الجدار بالكامل وبالوتيرة التي يدعو لها معظم مصممي الرأي العام في إسرائيل لا تنبع فقط من صعوبات في الميزانية أو بسبب ضغوطات الرأي العام العالمي أو بسبب قرار محكمة العدل الدولية، وإنما يعدو الأمر ذلك كلّه ليصل إلى ضغوطات تمارسها بعض مجموعات اليمين المتطرف وبعض الأوساط الليكودية التي تخشى من أن يشكل الجدار في المستقبل أمراً واقعاً من شأنه أن يعرقل تجسيد فكرة أرض إسرائيل الكاملة التي تنفي، بطبيعة الحال، إمكانية إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل.

بعد الحرب على العراق جرى التشديد اسرائيليا على خطر إستراتيجي جاثم شرق العراق وهو الخطر الإيراني، وخاصة إمكانية حصول إيران على القنبلة النووية وما يتضمنه ذلك من معانٍ. وقد راقب الإسرائيليون عن كثب مجريات الأزمة الناشئة بين إيران ولجنة الطاقة الذرية العالمية (الناتجة اساساً عند ضغط أميركي يهدف الى منع إيران من الحصول على السلاح النووي) وأملوا أن تتمخض هذه الأزمة في النهاية عن تقييد قدرات المشروع الإيراني ومنعه من تحقيق التسلح النووي، الشيء الذي قد يجنب إسرائيل الدخول في مواجهة مباشرة مع إيران.

وبامكاننا الافتراض أن الطرف الإسرائيلي لم يكن مغتبطاً من دخول الأوروبيين للصورة لأن هذا الدخول أعطى الإيرانيين مساحة أوسع للمناورة ومكنهم (ولو إلى حين) من اتقاء ضربة أميركية وشيكة.

تحت هذا الضغط، قرّرت إيران العدول عن قرارها العلنيّ عام ٢٠٠٤ بمواصلة عمليّاتها في تخصيب اليورانيوم، وذلك بعد أن التزمت سابقا للحكومات الأُوروبيّة بتوقيف هذه الفعاليّات.

كانت نتائج هذا التغيير في موقف إيران أن وقّعت على اتّفاقيّة جديدة، في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٤، بينها وبين الدُّول الأُوروبيّة، وفقا لتلك الاتفاقية تعهّدت إيران مجدّدا بمواصلة توقيف كل الفعاليّات المرتبطة بتخصيب اليورانيوم وبفصل البلوتونيوم.

ستكون الاتفاقيّة بعيدة المدى معدّةً لتأمين كون الخطّة النّوويّة الإيرانيّة لمقتضيات السّلام فقط. وستشمل الاتّفاقيّة اتّفاقات في مواضيع القنبلة النّوويّة والتعاون التكنولوجي والاقتصادي، وأيضًا في قضايا الأمن.

لهذه الاتّفاقيّة أهميّة كبيرة، على الأقل على المدى القريب، وفق محللين اسرائيليين، فهي تشير إلى أن إيران حسّاسة للضغط الدولي المُوَجَّه نحوها، وخاصّة حينما تواجه جبهةً موحّدةً أمامها. إلى جانب أنها تهتمّ بألا تُزَجّ لِعَزْلٍ سياسيّ وإطالة العقوبات الاقتصاديّة عليها. عدا ذلك، فإن توقيف فعاليّاتها النّووية، وإن كان ذلك لشهور معدودة، من شأنه أن يؤجّل سعيها نحو الحصول على السلاح النّوويّ.

بقيت منظمة حزب الله هي الأخرى، وفق التعبيرات الاسرائيلية، تهديداً أمنياً إستراتيجياً وذلك لعاملين مهمين: أولاً لامتلاكها صواريخ مهددة لشمالي إسرائيل، وثانياً لعلاقاتها المميزة مع إيران وسورية. وقد شَهِدَ عام ٢٠٠٤ تصعيدًا جديًا على الحدود الإسرائيليّة الشّماليّة.

يقوم جهاز الأمن الإسرائيلي بتعقب عمليّات حزب الله بعد الانسحاب من جنوب لبنان، ويشير باستمرار إلى تدخّل مباشر عبر تنظيمات في أراضي السلطة الفلسطينيّة، موجها إصبع الاتّهام إلى دمشق وطهران.

كل ما قيل أعلاه لم يمنع إسرائيل من تنفيذ صفقة تبادل الأسرى مع حزب الله والتي نفذت في مطلع عام ٢٠٠٤

ولن يمنعها مستقبلاً، كما يبدو من إبرام صفقة أخرى تعيد المزيد من الأسرى العرب إلى عائلاتهم وقد تفك لغز الطيّار الإسرائيلي المفقود رون أراد .

هذا كلّه لن يخرج من الحسابات الإسرائيلية إمكانية التصادم مع حزب الله، ولكن يمكننا الافتراض أن ذلك لن يحصل على الأرجح قبل البت في قضية المفقودين الإسرائيليين وعلى رأسهم رون أراد .

على صعيد الأسلحة والتسليح فقد غيرت هجمات الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ طريقة العمل العسكريّ، وكذلك المعدّات والتكنولوجيا الداعمة للقتال . إذ يسود في هذه الأيام الاعتقاد بأنه لا يمكن هزم الأعداء الذين لا حدود لهم، وفق مفهوم متوقّع مسبق يعتمد على تشغيل كوادر وبرامج مدروسة . تحت كلّ هذا، هنالك حاجة كبيرة وواضحة إلى حلول عسكريَّة محنّكة، سريعة ودقيقة . يتجلّى هذا الأمر في غزو العراق بقيادة الولايات المتّحدة، والتي أعطت فرصة لاستعمال التكنولوجيا العسكريّة المتطوّرة، كطيّارات دون طيّارين، أو تطبيقات عسكرية محنكة وحاذقة تعتمد على الأقمار الاصطناعيّة .

لم يكن لإسرائيل مساهمة معلنة في حرب العراق، لكن نوع المنتجات والتكنولوجيا التي أُدْخِلَت للاستعمال بواسطة الولايات المتّحدة وحلفائها تلائم المجالات المركزيّة التي بدأت إسرائيل بالتعامل معها منذ سنين معدودة . تشمل هذه المجالات القتالَ المتواصلَ ليلَ نهارَ، وتجسّساً متواصل التحديث دائمًا، وأنظمة سيطرة قتاليّة، وسلاحاً أرضيّاً وطائرات صغيرة دون طيّار .

٤ - المشهد الاقتصادي

تم في التقرير الذي اعده د . حسام جريس من جامعة بن غوريون في بئر السبع، من خلال فصوله المختلفة، تفصيل مميزات الاقتصاد الإسرائيلي والتطورات المساعدة لفهم كل المستجدات الحاصلة خلال سنة ٢٠٠٤، وطرح المشاكل الاقتصادية الجمة التي تعاني منها اسرائيل ابتداء من كبر القطاع العام، والعجز الحكومي والدين القومي، الذي وصل أوجه مع نهاية سنة ٢٠٠٣ وبلغ حجمه حوالي ١٠٨٪ من الناتج القومي (www . bankisrael . gov . il)، وتدهور الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية مثل انتشار البطالة واتساعها لتصل حوالي ١١٪، وارتفاع نسبة العائلات الفقيرة حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى وجود حوالي ١,٥ مليون شخص، من أصل ٦,٥ مليون، يعيشون تحت خط الفقر (تقرير مؤسسة التأمين الوطني، ٢٠٠٤)، والأزمات الحاصلة في أسواق العمل المتلخصة بعدم سيطرة الحكومة والمنظمات الاقتصادية الأخرى على مطالب العديد من الفئات العمالية القوية، وايضا عدم نجاح محاولات دمج العديد من الإسرائيليين في أسواق العمل لأسباب شتى، والخلل الواضح والتشويشات الكثيرة البارزة في عمل أجهزة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والتي تعمل على زيادة الفوارق الاقتصادية واللامساواة بين الطبقات .

ومع تدهور الاقتصاد وسقوطه في هوة عميقة يصعب الخروج منها، وضعت الأسس لتصميم خطة اقتصادية جديدة تخرج إسرائيل من المأزق الاقتصادي .

الخطة الاقتصادية شملت قسمين رئيسيين : الأول تنفيذ تقليصات في ميزانية الدولة والعمل على تقليص العجز

الحكومي الى نسبة ٢٪ من الناتج حتى سنة ٢٠٠٨، بدلاً من ٦٪ – ٧٪ كما كان عليه عند نهاية سنة ٢٠٠٣، وهذا الأمر يعني إنجاعاً بنيوياً طويل الأمد للقطاع العام، وإدخال إصلاحات في عمل أجهزته. القسم الثاني من الخطة يتعلق بخلق أجواء وظروف تمكن الاقتصاد الإسرائيلي من العودة إلى مسلك النمو الاقتصادي طويل الأمد، وزيادة النجاعة والاستقرار على المدى البعيد.

تتمثل بنود الخطة الرئيسية في اقتراحات لتقليل مصاريف القطاع العام بشكل جذري وبالذات تقليل مصاريف الأجور والمعاشات بنسب تتراوح بين ٥,٦٪ إلى ٢١٪، وفصل ١٠٪ من العاملين في القطاع العام، وتجميد ارتفاع الأجور في القطاع العام، وتقليل الفوارق بين أجور المشتغلين في خدمة الدولة وبين المشتغلين في القطاعات الأخرى، وتعديل نظام هبات التكملة للعاملين في القطاع العام، وتحديد عدد الخارجين من الشرطة وأجهزة الأمن للتقاعد، وإيجاد أنظمة جديدة لصناديق التقاعد القديمة واغلاق البعض منها، وإصلاحات في جهاز التعليم وتوزيع الموارد بشكل ناجح أكثر، وتوحيد السلطات المحلية وتقليل عددها من ٢٦٦ الى ١٥٠ سلطة، وفرض عقوبات مادية باهظة على المخالفين من التأمين الوطني، والحاصلين على مخصصات التأمين بالخداع، وعلى المتهربين من دفع الضرائب، وخصخصة الشركات الحكومية، وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية بمبلغ ٢١ مليار شيكل، ومركز التدريب المهني، ودمج ٣٠٠ ألف عاطل عن العمل في أسواق العمل، وإدخال إصلاحات في أسواق العمل: يشمل هذا البند ثلاثة مواضيع رئيسية: تقليص تشغيل العمال الاجانب، وتقليص عدد الحاصلين على مخصصات التأمين الوطني، وبالذات عدد الحاصلين على رسوم البطالة وضمان الدخل، والموضوع الثالث دمج المتعلمين في المدارس الدينية بأسواق العمل، وتقليل مخصصات التأمين الوطني بصورة شاملة، وإصلاحات في مجال الكهرباء وفتح الفرع للمنافسة، وإصلاحات في أجهزة الصحة وغيرها.

إذا أردنا أن نقيّم هذه الخطة لسنة ٢٠٠٤ نراها حفزت انتعاش الاقتصاد، إذ كان نمو الناتج لسنة ٢٠٠٤ يفوق كل التوقعات ووصل إلى ٤,٢٪ بدلاً من ٢,٥٪ كما كان متوقعاً مع بداية السنة. مستوى المعيشة الفعلي للسكان في إسرائيل ارتفع بنسبة ٣,٨٪، وهذا كله بخلاف الانخفاض الحاصل في الناتج وفي مستوى المعيشة على مدى ثلاث او أربع سنوات بدءاً من نهاية ١٩٩٩ وانتهاء بنهاية سنة ٢٠٠٢ أو النصف الثاني من ٢٠٠٣. مصاريف الحكومة الموسعة كانت سنة ٢٠٠٣ تقارب ٥٤٪ من الناتج، أما نسبة العجز الحكومي فقد وصلت إلى ٦,٥٪، فيما كانت نسبة الدين ١٠٧٪ من الناتج القومي. نجحت الخطة الاقتصادية المقررة منذ حزيران ٢٠٠٣ بتحقيق هذه الأهداف، إذ وصلت نسبة مصاريف الحكومة الموسعة الى ٥٠,٧٪ مع نهاية سنة ٢٠٠٤، وهبط العجز الحكومي إلى حوالي ٤,٣٪ من الناتج القومي، أما الدين القومي فقد هبط هو الآخر ولكن بنسبة أقل من هبوط المصاريف الحكومية، وعجز الميزانية، ووصل حجم الدين القومي إلى ١٠٥٪ مع نهاية سنة ٢٠٠٤.

مع بداية سنة ٢٠٠٤ تم تصحيح القانون القاضي بتقليل العجز، وبدلاً من الهدف المعلن سابقاً، أعلنت الحكومة عن تغيير أهدافها بحيث لا ترتفع المصاريف الحكومية عن ١٪ سنوياً في كل سنة من السنوات ٢٠٠٥ – ٢٠١٠. الدلائل تشير إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي نجح خلال سنة ٢٠٠٤ بالوصول إلى هدف تأسيس النمو المستمر وذلك كاستمرار مباشر للمراحل السابقة من الخطة الاقتصادية. نجحت الخطة الاقتصادية سنة ٢٠٠٤ بإنجاع الخدمات الحكومية وزيادة

المنافسة، وخفض أسعار المنتجات والخدمات، وتشجيع الخروج للعمل وزيادة الاستثمارات.

هذه السياسة أدت سنة ٢٠٠٤ إلى تقليل عدم التأكد، وساهمت بزيادة مصداقية الحكومة، وبالتالي فإن هذه الأمور، إضافة الى الحصول على الضمانات والمساعدات الأميركية ساعدت في زيادة مصداقية الأسواق المالية سنة ٢٠٠٤ وهبوط نسبة الفائدة الفعلية على سندات الدين المربوطة بجدول غلاء المعيشة أو بالعملة الصعبة. سنة ٢٠٠٤ هبطت الفائدة المدفوعة إلى ٥,٥٪ من الناتج القومي.

مع بداية سنة ٢٠٠٤ انتقلت إسرائيل من هدف يقل فيه العجز كما كان في السابق، إلى هدف تقل فيه مصاريف الحكومة بشكل فعلي، وكذلك تقرر منذ بداية ٢٠٠٥ أن لا يزيد العجز عن نسبة ٣٪ من الناتج، وبهذا تتمكن الحكومة من زيادة المرونة بما يتعلق بمصاريفها، وهذا ما حدث فعلاً سنة ٢٠٠٤. مستوى الأجور الفعلي في القطاع العام واصل انخفاضه، وهبط بشكل فعلي بنسبة ٣,٨٪. وقد قلّ عدد العاملين في القطاع العام بنسبة ٣٪ كما تقرر ضمن الخطة الاقتصادية.

لا يفوتنا ان نذكر أن الخطة الاقتصادية سوف تجلب الضرر لمن يحتاج إلى المساعدات الحكومية. الأمثلة الواضحة لذلك: إلغاء الإعانات السكنية والقروض المعطاة للأزواج الشابة، والتآكل الحاصل في المساعدات المقدمة للمرضى والتقليصات في أجهزة الصحة، والإساءة الحاصلة لعديمي الدخل وغير المستحقين للحصول على المستحقات الاجتماعية او مخصصات التأمين الوطني، والضرر الذي قد ينتج لأجهزة التربية والتعليم بوقف تنفيذ يوم تعليمي طويل، والتقليصات الحاصلة بمخصصات التأمين الأخرى مثل تقليص مخصصات الشيخوخة أو مخصصات المعاقين. علينا أن نذكر أن هذه الإساءة قد تكون مؤقتة إلى حين يبدأ الاقتصاد الإسرائيلي بالرجوع إلى مسلك النمو طويل الأمد والازدهار المستمر.

الموضوع الثاني الذي تمت مناقشته هو موضوع الرفاه وتدهور الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، والذي يظهر صورة مغايرة تماما لما ذكر أعلاه. تعتبر إسرائيل دولة رفاه، أي أنها تزيد اهتمامها دائما بضمان حد أدنى للمعيشة، وبالأساس رفاهية أبناء الطبقات الضعيفة اقتصاديا والذين يعيشون تحت خط الفقر. هذا المجال يشمل موضوعين رئيسيين: الأول هو المستحقات الاجتماعية، والثاني سياسة الدخل وتوزيعه وتقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية.

المستحقات الاجتماعية شكلت ١٠٪ من الناتج القومي، أما اليوم فهي تشكل حوالي ٢٤٪ من الناتج القومي. مخصصات التأمين الوطني ارتفعت من ٢٪ من الناتج القومي سنة ١٩٦٧ إلى ٧٪ سنة ١٩٧٥ وإلى ٢,٨٪ سنة ١٩٨٨، أما اليوم فهي تشكل حوالي ١١٪ وهذا الازدياد يرافقه ارتفاع المصاريف العامة على التربية والتعليم والصحة والتي تشكل أحد مركبات سياسة الرفاه. رغم تصريحات الحكومات المختلفة والتي تختلف بتوجهها نحو قضية تقليص الفوارق، بضرورة محاربة الفقر وتقليص الفوارق، إلا أن الحقائق والمعطيات الإحصائية تشير إلى صورة مغايرة تماما لأهداف الحكومة المعلنة، إذ ترتفع الجداول المقبولة لقياس مستوى الفوارق الاقتصادية واللامساواة (وبالذات جدول "جيني") سنة بعد أخرى، وهذه الحقائق تبدو جلية بتقارير مؤسسة التأمين الوطني والتي تشير إلى انضمام العديد من العائلات والأفراد إلى دائرة الفقر، والمعطيات الأكثر خطورة تظهر بشكل واضح الإساءة الحاصلة لفئات الأولاد والشيوخ، إذ تزيد نسبة الفقراء منهم عن أية فئة سكانية أخرى (www.btl.gov.il).

شهدت سنة ٢٠٠٣ اتساع دائرة البطالة ولكن بصورة معتدلة نسبياً ووصلت إلى ١٠,٧٪ أما في سنة ٢٠٠٤ فقد بقيت نسبة البطالة عالية جداً ولم تتغير تقريباً عما كانت عليه سنة ٢٠٠٣، اذ وصلت هذه النسبة إلى ١٠,٥٪. استمرت في سنة ٢٠٠٤ سلسلة الأضرار التي لحقت بمخصصات التأمين الوطني، حيث تقلصت كل مخصصات التأمين الوطني بما في ذلك مخصصات ضمان الدخل، وتقليص مخصصات الأولاد بنسبة ١٥٪، وتصعيب شروط الاستحقاق لهذه المخصصات وبالذات مخصصات ضمان الدخل ورسوم البطالة، وتخفيض مخصصات الشيخوخة بنسبة ١٤٪ ومخصصات المعاقين بنسبة ١٥٪. مخصصات استكمال الدخل انخفضت بنسبة ٢,٥٪، أما انخفاض مخصصات ضمان الدخل الفعلي فقد كان بين ٢٪ - ١٢٪، وذلك حسب تركيب العائلة وعمر الأب فيها. الإصلاحات الضريبية لا تمس بتاتاً بالفئات الضعيفة اقتصاديا (العشرون المنخفضون في الدولة لا يحصلون على دخل من العمل تقريباً، أو لا يدفعون الضرائب بسبب دخلهم المنخفض من العمل).

تميزت إسرائيل بظاهرة ارتفاع معدل الأجور الفعلية للفئات العمالية، إذ وصلت الزيادة في معدل الأجور إلى أرقام خيالية قد تصل أحيانا إلى ٣٠٪ أو أكثر. تغير هذا الاتجاه مع منتصف سنة ٢٠٠٣ وبداية سنة ٢٠٠٤ تماماً، إذ ان إقرار الخطة الاقتصادية في حزيران ٢٠٠٣ بالإضافة إلى الإعلان عن الإصلاحات الضرائبية الجديدة والتي تقرر البدء بتنفيذها مع بداية ٢٠٠٤ أوقفت بشكل فوري ارتفاع الأجور وبالذات في القطاع العام. الخطة الاقتصادية الجديدة والإصلاحات الضرائبية نجحت في تغيير الأوضاع الصعبة والأزمات الحاصلة في أسواق العمل، وفي التخفيف من حدة النزاعات والتعقيدات التي ميزت أسواق العمل سابقا.

ولدت الفروق الشاسعة بين عبء الضرائب العالي على الدخل من العمل وبين الاعفاءات الضرائبية على معظم أنواع الدخل والأرباح من الأسواق المالية أو الإعفاءات الكثيرة على الفائدة من الادخار القومي بشتى أنواعه، أو التسهيلات الضرائبية الجمة التي تعطى على الايداعات في كل صناديق الائتمان وغيرها من التشويشات، ولدت لدى الأفراد والجمهور أحاسيس قوية بعدم صدق الأجهزة الضرائبية في إسرائيل. نسبة الضريبة المباشرة العليا في إسرائيل تصل إلى ٦٥٪ وتشمل هذه النسبة ٤٨٪ ضريبة دخل، ٨٪ ضريبة صحة و٩٪ ضريبة تأمين وطني.

هذه التشويشات في عمل أجهزة الضرائب شوشت عمل أسواق المال بأكملها، إذ نتجت العديد من التمييزات الضرائبية المفروضة على بعض الأوراق المالية فمثلاً: نسبة الضرائب على الأوراق المالية الأجنبية تصل الى ٣٥٪ بينما على الأوراق المالية المحلية لا تفرض أية ضريبة. نسبة الضريبة المفروضة على الأوراق المالية والأملاك غير المتداولة في البورصة تصل إلى ٥٠٪ بينما على الأوراق المالية والأملاك المتداولة ليس هناك أية ضريبة. من هذا المنطلق يفضل معظم المتعاملين في البورصة حيازة أملاك مالية يتمتع مالكوها بعدم دفع الضرائب عليها، وبذلك يتم تشويش تركيب حقيبة الأملاك المالية التابعة للجمهور.

من هذا المنطلق وجدت الحاجة الماسة لإدخال إصلاحات ضرائبية حتى يمكن إشفاء الاقتصاد من عبء الضرائب، وتعمل اضافة الى ذلك كجهاز لتقليل الفوارق الاقتصادية واللامساواة، ولزيادة العدل الاجتماعي، وتأخذ بعين الاعتبار التعامل المتساوي مع الافراد. بدأت إسرائيل بانتهاج إصلاحات ضرائبية منذ بداية ٢٠٠٤ وبموجب هذه الإصلاحات فإن نسبة الضرائب المباشرة على العمل سوف تقل إلى نسبة ٤٨٪ (٤٣٪ ضريبة الدخل ٥٪ ضريبة التأمين الصحي

والتأمين الوطني)، بالإضافة لذلك بدأت إسرائيل بإدخال نسب ضرائب مختلفة بأسواق المال، وفي الوقت الراهن هناك بعض الأملاك التي فرضت عليها الضرائب مثل سندات الدين غير المربوطة، الأوراق المالية الأجنبية والأملاك غير المتداولة في البورصة.

في سنة ٢٠٠٤ حصل تحول مهم في مبنى الاقتصاد الإسرائيلي، وبالذات ذلك المتعلق بفروع الاقتصاد المختلفة. فقد أفادت تقارير بنك إسرائيل أن الجدول المشترك لفحص فعاليات الاقتصاد ارتفع كله سنة ٢٠٠٤ بعد هبوطه الحاد على مدى ثلاث سنوات سابقة. ارتفاع الجدول وصل إلى ١,٧٪ في النصف الأول من ٢٠٠٤ وإلى ٢,٥٪ في النصف الثاني من السنة. هذا الارتفاع في الجدول المشترك يعكس بالأساس الارتفاع الحاد في فعاليات التجارة الخارجية والداخلية والذي ارتفع الجدول الملائم لفحصها بنسبة ١٣,٩٪.

شهد فرع السياحة هو الآخر تحولا جذريا خلال سنة ٢٠٠٤، يتمثل بازدياد حركة السياحة الداخلة بعد انخفاضها على إثر تفاقم الأوضاع الأمنية مع بداية أيلول ٢٠٠٠. سنة ٢٠٠٣ شهدت انتعاشا بطيئاً وازداد عدد السياح بنسبة ١٧٪ تقريباً وهذا الارتفاع استمر أيضاً سنة ٢٠٠٤ وبوتيرة أعلى بكثير من الازدياد الحاصل في سنة ٢٠٠٣. فرع السياحة كبر بنسبة ٢٧٪ سنة ٢٠٠٤. وفي سنة ٢٠٠٤ ارتفعت أيضاً نسبة السياحة الداخلية بنسبة تقدر بحوالي ٢١٪.

انعكس الركود الاقتصادي بازدياد نسبة البطالة من ٨,٨٪ في سنة ٢٠٠٠ الى ١٠,٧٪ في ٢٠٠٣. مع بداية ٢٠٠٤ ارتفعت البطالة إلى رقم قياسي، ولكن التطور المفاجئ بدأ في النصف الثاني من ٢٠٠٤ إذ أخذت الفعاليات الاقتصادية بالتوسع شيئاً فشيئاً، ما أدى إلى هبوط في نسبة البطالة السنوية إلى ١٠,٥٪ مع نهاية سنة ٢٠٠٤.

الازدياد الملحوظ بنسبة المشاركة خلال السنة السابقة، بسبب سياسة الحكومة بتقليل المستحقات الاجتماعية وتقليل عدد العمال الأجانب، منع هبوطاً ملموساً أكثر بنسبة البطالة وذلك بالرغم من ارتفاع عدد المشتغلين الإسرائيليين في الفترة نفسها. سنة ٢٠٠٤ ارتفع عدد المشتغلين بنسبة ٢,١٪ (٨١ الف عامل)، ولكن بالمقابل ارتفعت مرة أخرى نسبة المشاركة في العمل، ما أدى إلى انخفاض نسبة البطالة بشكل ضئيل (من ١٠,٧٪ الى ١٠,٥٪)، وهذا يدل على نقطة التحول الإيجابية الحاصلة في الاقتصاد بشكل عام وفي أسواق العمل بشكل خاص، مع ارتفاع نسبة المشاركة التي نتجت عن عودة الإسرائيليين إلى دائرة العمل وخلق أماكن عمل جديدة. تعكس سياسة الحكومة، التي قادت إلى تقليص المستحقات الاجتماعية وعدد العمال الأجانب، رؤية مستقبلية تهدف إلى زيادة نسبة المشاركة في سوق العمل من جهة وتقليل نسبة البطالة من جهة أخرى، بحيث تتحدث التوقعات عن هبوط نسبة البطالة تحت ١٠٪ في نهاية سنة ٢٠٠٥.

على الصعيد الأمني تكبدت إسرائيل خسائر فادحة جراء كونها دولة محتلة تخصص ما يقارب ربع مصادرها ومواردها من أجل تنفيذ سياسات احتلالية وعدوانية ضد الشعب الفلسطيني ولحمايتها من تهديدات الدول العربية المجاورة. في أيلول ٢٠٠٠ اندلعت أحداث الانتفاضة الثانية وبالذات بعد دخول شارون الحرم القدسي، وقد سببت الانتفاضة الثانية هبوطاً حاداً في الفعاليات الاقتصادية وبالاساس في فعاليات الفروع المنتجة للسياحة الداخلة وللتصدير الاسرائيلي للاراضي المحتلة، وكذلك فروع البناء والزراعة بما في ذلك مشتريات هذه الفروع من فروع اخرى. التقديرات حول تأثير الانتفاضة المتراكم لسنة تلخصت بحوالي ٥٠ مليار شيكل وهذا يعادل حوالي١٦٪ من الناتج

الانتاجي، وقد خسر فرعا السياحة والتصدير الاسرائيليان للاراضي المحتلة٥٥ ٪ ، ٦٥ ٪ على التوالي.

الانتفاضة سببت الأضرار ايضاً لفرعي التجارة والخدمات (خدمات الغذاء والضيافة وخدمات تجارية ما عدا الحوسبة والأبحاث والتطوير). على اثر تصعيد المواجهة انتشرت تأثيرات الانتفاضة في عدة مجالات اضافية وفي مقدمتها الاستثمار والاستهلاك الشخصي. تقدير أضرار الانتفاضة في فروع المواصلات المختلفة في اسرائيل وصل الى اكثر من ٧ مليارات شيكل منذ بداية الانتفاضة وحتى نهاية سنة ٢٠٠٤، وشملت هذه الاضرار فروع المواصلات الجوية، والمواصلات البرية والبحرية. هذه الاضرار تشكل حوالي ١,٢٪ من الناتج القومي، ويشكل ناتج فرع المواصلات في اسرائيل ٧٪ من الناتج القومي. الانتفاضة اضرت ايضاً بجهاز البنوك التي سجل قسم منها خسائر في نهاية سنة ٢٠٠٣ ولكن العديد منها يحضر خطط عمل جذرية لمواجهة المستقبل مع ازدياد الآمال بتقليل الأضرار الناجمة من الاحداث الامنية.

على الصعيد الخارجي يعرض التقرير للعلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول العربية التي استمرت رغم تصعيد المواجهة مع الفلسطينيين، إذ تفيد الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية (www.cbs.gov.il) بان قيمة التبادل التجاري بين اسرائيل والدول العربية قد سجلت، منذ مطلع العام ٢٠٠٤، صعودا مطردا، حيث بلغت قيمة صادراتها إلى الدول العربية حوالي ١٧٠ مليون دولار اميركي مسجلة نسبة زيادة قدرها ٧٨٪، بينما بلغت قيمة وارداتها من تلك الدول ٦٤ مليون دولار اميركي محققة نسبة زيادة قدرها ٣٧٪، مقارنة بما كانت عليه فى الفترة المماثلة من العام الماضي. واما الدول المستوردة للصادرات الإسرائيلية فشملت الى جانب مصر والأردن، اللتين تربطهما علاقات ديبلوماسية مع اسرائيل، دول منطقتي الخليج وشمال افريقيا، علما بان قيمة صادراتها الى كلتا المنطقتين قد ازدادت بنسبة قدرها ١٤٧٪ و ١٦٠٪ على التوالي. هذه الارقام المذكورة آنفا ما زالت فى تصاعد مثير، اضافة الى ذلك فان السلع الاسرائيلية تخطت للمرة الاولى عتبة لبنان وتونس وغيرهما من الدول الاخرى.

نأمل بأن يكون التقرير، لكل المعنيين بالتعرف على الاقتصاد الإسرائيلي، شاملا وضم معظم نواحي الحياة الاقتصادية. يجدر بالذكر أن بعض المواضيع الاقتصادية لم تبحث بتاتا في هذا التقرير مثل التأثيرات طويلة الأمد للسياسة المالية والنقدية، وغلاء المعيشة، وسعر صرف العملات الأجنبية وما إلى ذلك. هذه المسائل قد تكون موضوعا للتقارير المستقبلية.

٥ - المشهد الاجتماعي

تعرّف إسرائيل نفسها بأنها دولة رفاه اجتماعي، ومع هذا فإن السياسة الاقتصادية-الاجتماعية الراهنة للدولة تسير في اتجاه تخفيض مسؤولية الدولة في الاقتصاد القومي العام وفي ميزانية مساعدات الرفاه. تجد هذه السياسة دعما من بعض الجهات الاقتصادية في إسرائيل وفي العالم، ولكنها تجد أيضا انتقادات من اقتصاديين وسياسيين يرون بأنها تشكل خطرا على النسيج الاجتماعي- الاقتصادي في الدولة.

إن أحد المبادئ المركزية لسياسة الرفاه هو الشمولية المتساوية "Universalism" حيث تضمن قوانين الرفاه منح ذات الخدمة لجميع المواطنين بغض النظر عن مدى حاجتهم لها، مثل مخصصات الشيخوخة أو التعليم المجاني التي

تمنح بالتساوي، بغض النظر عن الوضع المادي لمتلقي الخدمة. يعتبر الاقتصاد الجهاز الأساسي الذي بحسبه توزع الموارد داخل المجتمع في دولة الرفاه. فإذا ارتفعت الأسعار في السوق الحرة بشكل يفوق قدرة الشراء لدى المواطنين، فإن الدولة تتدخل بواسطة مخصصات تضمن دخلا "بمعدل متوسط" للأسرة. وهكذا تسعى الدولة لتوفير الأمان من الحاجة لمواطنيها، كما وتسعى لسد الفجوات الطبقية بين الشرائح القوية والضعيفة.

حسب التقرير الذي اعدته د. خولة ابو بكر، المحاضرة في كلية "عيمق يزاعيل"، توجه ١,٢ مليون إنسان في اسرائيل العام ٢٠٠٤ لطلب المساعدة من مكاتب الرفاه. هذا العدد يفوق العدد في العام السابق بـ ٣٠ ألف مواطن. تدّعي مؤسسة نجمة داود الحمراء (موازية للصليب الأحمر في إسرائيل) أن مواطنين يطلبون نقلهم للمستشفيات فقط بغرض الحصول على وجبات طعام مضمونة. وقد زاد عدد طالبي المعونة العام ٢٠٠٤ من الجمعيات الخيرية بـ ٤٥٪ عن العام السابق. ميزانية الرفاه الاجتماعي زادت في السنوات العشر الأخيرة، ولم يكن هذا في الأساس ناتجاً فقط عن الزيادة السكانية، ولكن عن التغيير في المبنى الاجتماعي للسكان. توفر دولة الرفاه الحقوق الاجتماعية، كجزء من حقوق الإنسان، لمواطنيها. طريقة تطبيق هذه السياسة هي فرض الضرائب على السكان وإقرار القوانين المناسبة، أي التدخل بشكل مكثّف في القوانين التي تخص رفاهية الفرد. على سياسة الحكومات أن تعكس طبيعة القوانين التي يقرها برلمانها وعلى هذه القوانين، التي تلزم جميع المواطنين، أن تضمن لهم الرفاه حالا أو في المستقبل.

تشكّل شبكة الأمان الاجتماعي البذرة الأساسية لمبدأ الرفاه. في الوقت الحالي تهدف الشبكة لتوفير مدخول بديل عندما لا يتمكن الفرد من كسب عيشه كما اعتاد. تضم هذه الشبكة: تأمين بطالة، تأمين إعاقة (جسدية و/ أو نفسية)، مخصصات شيخوخة ومخصصات أطفال، ويمنح الحق في نيلها لجميع المواطنين دون استثناء.

العام ١٩٨٥ جرى انقلاب ليبرالي داخل إسرائيل ضمن حكومة ائتلاف قومي بزعامة حزبي العمل والليكود، وعندها تبنت الحكومة "مشروع طوارئ بهدف الوصول لاستقرار اقتصادي" وأقرت قانون التسويات. منحت هذه الخطة حرية العمل للسوق الحرة، وسمحت بالمرونة في حساب الأجور، وهكذا أضعفت العامل ونقابة العمال (الهستدروت). عمليا أضعفت هذه الخطة الدولة لأنها تسببت في خصخصة الكثير من النقابات والخدمات والمشاريع والمرافق وساهمت في تقزيم ميزانياتها. ساهمت هذه السياسة في تصغير حجم الطبقة الوسطى في إسرائيل عدديا وفي مستوى دخلها واحتد التقاطب الاجتماعي-الاقتصادي. للمقارنة، فقد زاد دخل الطبقة الوسطى في دول اوروبية مثل السويد، النرويج، إيطاليا، فرنسا، ألمانيا وهولندا في الفترة نفسها. أي أن الوضع الاقتصادي في إسرائيل ليس انعكاسا لمناخ عالمي وإنما لسياسة داخلية للاقتصاد والرفاه. يثير قانون التسويات انتقادات كثيرة من داخل الكنيست وخارجها. يدّعي منتقدو القانون بأنه لا يخدم الميزانية وبأنه يحوي تشريعا حكوميا يمس بإصلاحات كثيرة في الاقتصاد والتشريع غير ضرورية للمصادقة على الميزانية. ادّعي أيضا أن هذا القانون يفرغ لجان الكنيست، التي تختص في التشريع، من مضمونها.

من وجهة نظر اقتصادية نجحت الدولة في موازنة اقتصادها بين السنوات ١٩٨٥-٢٠٠٠ حيث انخفضت نسبة المدفوعات على المواطن من ٦١٪ الى ٥١٪ في نهاية العام ٢٠٠٠. تشكّل مخصصات الرفاه اليوم ٤٠٪ من مجمل ميزانيات الرفاه في بداية التسعينيات. في السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٣ تم تقليص ميزانية البطالة وتأمين الدخل (كوب،

٢٠٠٣). جرى هذا في فترة زادت فيها البطالة، ما أدّى لبروز ظاهرتي البطالة والفقر في إسرائيل كمشاكل اجتماعية ملحّة أدّت الى تذمر الجمهور واحتجاجه ضد سياسة الحكومة.

يؤكد نتنياهو أن السياسة الأفضل لاقتصاد إسرائيل للأمد البعيد هي وضع سياسة ترغم جميع المواطنين القادرين على العمل للانخراط في سوق العمل وإبطال ثقافة الاعتماد على مخصصات الرفاه والبطالة. يرى أيضا أن تخفيض الضرائب على المواطن يدعم القوة الشرائية للدخل، ما يؤدي الى دائرة من التكثيف في المشتريات ثم التصنيع ثم دفع ضرائب أعلى من ذي قبل، وهذا يؤدي بالتالي الى إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي وتنشيط الاستثمار الأجنبي في الداخل. يصر نتنياهو على إنجاح خطته بعيدة المدى ولم يرضخ للاحتجاجات الشعبية أو الإضرابات المهنية أو الفئوية التي حصلت في السنوات الثلاث الماضية وأدّت لشرخ بينه وبين الجمهور الإسرائيلي.

تقضي خطة الإشفاء بتجميد جميع الأجور حتى العام ٢٠٠٦ وإجراء تعديلات حادة في مخصصات الرفاه. مثلا بدءا من العام ٢٠٠٣ أصبحت الأسرة تتقاضى مبلغا ثابتا متساويا قدره ١٤٤ شيكلاً على كل طفل، بغض النظر عن ترتيبه في الأسرة. لقد تدنت مخصصات الولد الواحد بنسبة ٩٪ بينما وصل الخصم لأسرة ذات ٨ أولاد ٧٥٪. أي أن سياسة التقليص هذه خصمت عشرات النسب (٦٥٪-٧٥٪) من دخل الأسرة كثيرة الأولاد وتسببت مباشرة في ضائقتها المادية. بالنسبة لمتلقي مخصصات البطالة فإن نسبتهم وصلت العام ٢٠٠٣ حوالي ٦٥٪ من نسبة العام ٢٠٠٢، أي نزلت من ١٠٥ آلاف عاطل عن العمل الى ٧٠ ألف عاطل عن العمل، ليس لأنه توفرت للباقين أماكن عمل ثابتة، ولكن لأن سياسة نتنياهو غيّرت معايير تعريف هذه الفئة والتعامل مع حقوقها. سوف تتآكل مخصصات الشيخوخة بنسبة ٥ , ١٢٪ بالنسبة لمتوسط الدخل، بينما تقلصت القوة الشرائية لمخصصات الشيخوخة بقيمة ١٨٪. إن سياسة التقليصات تمس في الأساس بالفقراء، حيث ان ٧٤٪ من مجمل التقليصات تمس بالفئات العشرية الأربع الأدنى من المجتمع الإسرائيلي، وفقط ٤٪ من التقليصات تمس بالفئتين العشريتين العليين.

من مظاهر خطة الإشفاء أيضا برنامج وسكنسن. اقترح نتنياهو في ميزانية ٢٠٠٤ تبني "برنامج وسكنسن" وهو برنامج طُبق بنجاح في التسعينيات في بعض في أميركا وتمّت ملاءمته للواقع الإسرائيلي. يهدف برنامج وسكنسن والذي يسمى في إسرائيل "من المطالبة بتأمين الدخل الى عمل ثابت" تغيير النظر لمخصصات الرفاه والبطالة والذي، بحسب رأي نتنياهو، تجذّر في السنوات العشر الماضية، حيث قلّت نسبة المنخرطين في سوق العمل، وزاد التعلّق بالمخصصات المدفوعة من قبل التأمين الوطني. تجريب البرنامج لمدة سنتين هدفه تفعيل مراكز تشغيل في أربع مناطق محددة أوصى بها طاقم مهني. يسكن في هذه المناطق ٠٠٠ , ١٤ عائلة تعيش من مخصصات ضمان الدخل ويرغمون على الذهاب لمكتب العمل عدة مرات أسبوعيا كشرط لتلقي المخصصات. إذا نجحت هذه التجربة فإنها سوف تعمم على أنحاء الدولة.

يرى منتقدو برنامج وسكنسن أنه سيؤدي لتغييرات بنيوية في المنطلقات الفلسفية لسياسة الرفاه الاجتماعي في إسرائيل، حيث يتنبأون بأن يمس هذا البرنامج بحقوق العاطلين عن العمل، هذه الحقوق التي تضمن لهم الآن مخصصات البطالة التي تمكّنهم من الاستمرار في الحياة الكريمة نسبيا.

الانتقاد الآخر ضد سياسة نتنياهو في موضوع الرفاه هو ان آخر تقرير للفقر في إسرائيل أشار إلى أن المعطيات الأكثر

إيلاما ليست في عدد الفقراء، وإنما في الواقع أن هنالك ١٣٩,٠٠٠ رب أسرة يخرجون للعمل يوميا ويبقون فقراء، ومن بينهم هنالك ١٧,٠٠٠ أسرة يعمل فيها كلا الوالدين ومع هذا فهي لم تتجاوز خط الفقر.

١,٥٪ من مجمل الأسر في إسرائيل هي أسر لأمهات وحيدات بينما تبلغ نسبة هذه الأسر من بين الأسر الفقيرة من مجمل السكان في إسرائيل ٨,٨٪. نصف أسر الأمهات الوحيدات تعيش تحت خط الفقر وبلغ عددها الإجمالي العام ٢٠٠٣، ٢٩٦٠٠ أسرة.

كانت تظاهرات واعتصامات الاحتجاج التي قامت بها النساء الوحيدات من أهم فعاليات الاحتجاج ضد سياسة نتنياهو الاقتصادية ومسه بموضوع الرفاه. حاولت إحدى الأمهات الوحيدات من الجنوب أن تحمل لواء الاحتجاج ولكن نتنياهو استعمل الإعلام ضدها، وكذلك الحركات السياسية والاجتماعية لم تنجح في دعمها بالطرق المناسبة. لقد فشلت فيكي كنافو شخصيا في إجراء تغيير جذري لوضعها المأساوي اجتماعيا واقتصاديا. كان وزير المالية، وحركات الاحتجاج، والأحزاب والأعلام أقوى من أن تفهم كيف استغلوها وأبطلوا صوتها. ولكنها نجحت في إثارة موضوع الفقر في إسرائيل وأثارت وعي المجتمع الإسرائيلي بهذا الخصوص.

انخفضت ميزانية التعليم بين سنوات ٢٠٠١-٢٠٠٤ في بند ملكات التعليم بنسبة ١٥٪ بالرغم من ارتفاع عدد الأولاد في الفترة نفسها بنسبة ٧٪. يعني هذا أنه طُلب من أولياء الأمور تمويل باقي الميزانية المطلوبة على حسابهم. يؤدي هذا الوضع الى زيادة الفجوة بين التعليم في المجتمع اليهودي والعربي وبين المدارس الغنية والمدارس في المناطق الفقيرة، كما أدى ويؤدي التقليص في الملكات لإقالة معلمات من جهاز التعليم. يتعلق انتظام الطلاب في المدارس ومستوى التعليم في إسرائيل بـ(أ) القومية، حيث ان نسبة الطلاب اليهود في جميع مراحل التعليم أعلى من نسبة الطلاب العرب، (ب) وفي المستوى الاقتصادي للشرائح الاجتماعية، حيث تصرف الأسر التابعة للشرائح الخمس الأعلى في إسرائيل ٤ أضعاف ما تصرفه الأسر التابعة للشرائح الخمس الأدنى على تعليم أبنائها.

أقيمت "لجنة دوفرات" لفحص مستوى التعليم في إسرائيل، وأوصت بإجراء تغييرات تنظيمية، وتوفير ميزانيات عن طريق إلغاء وحدات إدارية. سوف تؤدي هذه التوصية الى زيادة الفجوات في جهاز التعليم بسبب الفجوات الاقتصادية-الاجتماعية الكبيرة جدا بين السلطات المحلية في المناطق المختلفة في إسرائيل. من التوصيات أيضا أن تتحول المدارس للتوجه التنافسي وأن تدير نفسها بشكل ذاتي مستقل. الانتقاد الموجه ضد هذا التوجه أن على خدمات التعليم أن تكون شمولية (Universal) ومتساوية. توصية كهذه ستؤدي حتما لمأسسة هذه الفجوات.

أُقر قانون التأمين الطبي العام ١٩٩٥ في الكنيست، حيث هدف الى ضمان توفير الخدمات الطبية المتساوية لجميع مواطني اسرائيل بواسطة صناديق المرضى. تحسّن مستوى الخدمات الطبية العامة بعد إقرار هذا القانون وخاصة من منطلق مفهوم العدل الاجتماعي، حيث تقدم ميزانيات متساوية لجميع الصناديق وتقدم الخدمات مباشرة بحسب حاجة المريض وجيله. هنالك بعض الاقتراحات لتحسين الجهاز مثل إمكانية نقل ميزانيات من بند لآخر بحسب الحاجة الجماهيرية في منطقة معينة، أو تبني سياسة التمييز التصحيحي مع بعض الفئات السكانية. في الوضع الاجتماعي الراهن في إسرائيل فإن إقامة أي صندوق مرضى جديد سوف يستقطب الشباب والأغنياء، وسيساهم في مأسسة الخدمات الطبية المتفاوتة بين الطبقات.

حدّد "خط الفقر" في إسرائيل لمن يتلقى ٥٠٪ من الدخل المتوسط للفرد. تعتبر الأسرة في إسرائيل فقيرة، إذا كان معدل دخل الفرد فيها منخفضاً عن الخط المحدد. ويُعتبر كل إسرائيلي خامس فقيراً، حيث أشار تقرير الفقر الى أنه كانت هنالك في العام ٢٠٠٣، ٣٦٦ ألف أسرة فقيرة تعيش تحت خط الفقر. يوجد في هذه الأسر ١,٤٢٧,٠٠٠ فرد، يشكّلون ٢٢,٤٪ من السكان. يعيش داخل هذه الأسر ٦٥٢,٠٠٠ طفل، أي ٣٠,٨٪ من مجمل الفقراء. وقد زادت أسر الأطفال، المسنين والأمهات الوحيدات، فقرا العام ٢٠٠٣ عن العام المنصرم.

يكسب حوالي مليون إنسان في إسرائيل أجرة الحد الأدنى. ويتضح أن الأجيرين العرب هم أقل الفئات أجرا، حيث ان معدل دخل الأجير العربي شهريا أقل بـ ٣٠٪ من معدل الدخل العام في الدولة. يليهم الأجيرون في مدن التطوير، حيث يصل معدل الأجير في المناطق الغنية الى ١٢٠٪ من متوسط الدخل. يصل معدل دخل النساء اليهوديات في المناطق الغنية حوالي ٥٠٪ من أجر الرجال في المناطق نفسها، بينما يصل معدل دخل النساء العربيات في المناطق الفقيرة حوالي ١٠٪ من دخل الرجال اليهود في المناطق الغنية.

بسبب النسبة العالية من الفقر والبطالة نشأت في إسرائيل ظاهرة الجمعيات الخيرية الدينية والاجتماعية التي توزع المؤونات والمساعدات المالية لفئات السكان من أسر، أطفال، مسنين ومعاقين. بعض هذه الجمعيات تقدم وجبات ساخنة يومية في مطاعم مجانية مفتوحة للفقراء، وبعضها تقدم سلة مؤن أسبوعياً أو شهرياً للفئة المحتاجة. يتضح أن المؤسسات الرسمية التي يجب أن تساهم في منع الفقر بناء على تعريف عملها، مثل الحكومة والسلطات المحلية، المسؤولة عن نسبة من ميزانية الرفاه، لا تقوم غالبا بنصف المهام المطلوبة منها. مقابل ذلك فإن المنظمات التطوعية الدينية وغيرها تساهم أكثر بكثير من المتوقع منها في علاج ظاهرة الفقر في إسرائيل. ساهم هذا الوضع المتردي في زيادة حركة الاحتجاج الشعبي المنظم ضد سياسة الحكومة الاقتصادية خلال الأعوام الثلاثة الماضية، ولكن دون نجاح حقيقي في التأثير في سياسة الرفاه.

أغلقت إسرائيل الباب أمام العمال الفلسطينيين بعد الانتفاضة الثانية، واعتمدت كليا تقريبا على العمال الأجانب الذين تشغلهم في ظروف استغلال تنافي القوانين الدولية وتتاجر بهم كآدميين، وتمنع الخدمات الأساسية التي تضمن الرفاه لهم لأولادهم المولودين داخل إسرائيل. عدا الحياة الصعبة للغاية والاستغلال الشديد للعمال الأجانب في إسرائيل، فإن وجودهم في الدولة لا يضمن لهم أيا من اتفاقيات المحافظة على رفاهيتهم الإنسانية بحسب القانون الإسرائيلي أو بحسب القانون الدولي. أما وجودهم نفسه فيمس مباشرة برفاهيتهم ورفاهية العمال الإسرائيليين، حيث يفضل المشغلون الاستمرار في استيراد العمال الأجانب وجني الأرباح الطائلة بدل تشغيل الإسرائيليين بأجور مرتفعة نسبيا.

تحولت إسرائيل في التسعينيات لتكون من أهم الدول التي تقود شبكة دولية للتجارة بالنساء بغرض تشغيلهن في الدعارة. ويتبع المجرمون طرقا متنوعة بغرض التحايل على السلطات منها التعاون مع تجار النساء في الحدود المصرية. يتم الحجز على النساء في ظروف عبودية وعزل وبالرغم من محاولات الشرطة القبض على التجار إلا أنها غالبا ما تنكل بالنساء أنفسهن، حيث يتم حجزهن مع المجرمات ليتم تهجيرهن، بينما لا تؤخذ الإجراءات القضائية المعمول بها في القانون ضد معظم التجار الكبار.

إن الرفاه يرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة والأيديولوجيا الاجتماعية للدولة. في هذه الحقبة يتضح أن النجاح الاقتصادي يقف في أولويات الحكومة التي تؤمن بأنه هو الذي سيصلح الوضع الاجتماعي والرفاه للمواطنين. النتائج الميدانية في السنوات المقبلة سوف توضح أي أيديولوجيا تناسب الواقع الإسرائيلي المركّب.

٦ - الفلسطينيون في اسرائيل

الفلسطينيون في اسرائيل غائبون (او مغيبون) عن الوعي والإدراك عند غالبية المجموعات المحيطة بهم كما البعيدة عنهم. وينبع هذا، فيما ينبع، من الوضعية الخاصة بهم، اذ يعيشون في دولة فرضت عليهم ولا تمثلهم. وتعتبر نظرة المجموعة اليهودية المسيطرة للأقلية الفلسطينية في إسرائيل مثالاً صارخاً لذلك. حاول التقرير المقتضب، الذي أعددته مع زميلي الاستاذ امطانس شحادة (الذي يعمل معيداً في قسم السياسة في جامعة حيفا)، أن يكتفي بسرد أبرز تجليات الوضعية الخانقة للاقلية العربية في إسرائيل.

تتداخل قضية مكانة ومستقبل الفلسطينيين في إسرائيل مع الصراع الاسرائيلي-الفلسطيني، إذ تشكل هذه المجموعة أقلية يصل تعدادها إلى ١٧٪ من الشعب الفلسطيني والنسبة عينها من مجموع المواطنين في إسرائيل. وما الوضع السائد في صفوف هذه المجموعة إلا وليد الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي العام، وفي الحقيقة فإن هذه المجموعة تشكل جزءا من النزاع بين الطرفين. ولم تحظ مشكلة الأقلية الفلسطينية بالدراسة والمعالجة الكافيتين، بسبب الإلحاح في معالجة قضية الاحتلال في الضفة والقطاع، وأبعاد إضافية للنزاع. ولم يضع طرفا النزاع المركزيان، وهما الحركة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، قضية الأقلية الفلسطينية في إسرائيل على رأس اولوياتهما، وحاولت هذه المجموعة المواجهة وحدها في واقع مليء بالتناقضات، ونجحت في تحقيق بعض المكاسب في مجالات عدة، لكنها فشلت أو لم تحقق نجاحات تذكر في بعض المجالات الأخرى. ويسود لدى هذه المجموعة الشعور بالاهمال والغياب عن جدول اعمال المنطقة، إضافة للشعور بالفشل في إبقاء بصمات تذكر على سطح الوعي الاسرائيلي والفلسطيني أو حتى العالمي. وبالرغم من ارتفاع درجة التسيس في صفوف الفلسطينيين في اسرائيل في العقود الثلاثة الأخيرة، يصعب الادعاء أنه تمت ترجمة هذا الوعي لوسائل عمل او لانجازات ذات اهمية.

بلغ عدد السكان الفلسطينيين في إسرائيل (لا يشمل ذلك القدس والجولان المحتلين) بداية العام ٢٠٠٤ مليوناً وثلاثة وثلاثين الفاً، ويشكلون ١٧٪ من سكان إسرائيل، البالغ عددهم قرابة ٦٦٥٠٠٠٠ (دون السكان العرب في القدس الشرقية)، موزعين على النحو التالي: مسلمون ٨٢١ ألفاً؛ مسيحيون ١٠٠ ألف؛ ودروز ١٠٨ آلاف. من ناحية المعطيات الاقتصادية والاجتماعية بلغت نسبة العائلات العربية الموجودة دون (تحت) خط الفقر في العام ٢٠٠٤ اكثر من ٥٠٪ من مجمل عائلات المجتمع العربي، وكان ٦٠٪ من الأولاد العرب تحت خط الفقر (بينما كانت في العائلات اليهودية قرابة الـ ١٥٪). وتشكل العائلات العربية الموجودة تحت خط الفقر نسبة ٣٠٪ من مجموع العائلات الفقيرة في إسرائيل، بينما يشكل الأطفال العرب حوالي ٥٠٪ من مجموع الأطفال دون خط الفقر.

كان معدل دخل العائلة العربية ٩٩ الف شيكل سنويا، في الوقت الذي بلغ فيه معدل الدخل السنوي للعائلة الواحدة في إسرائيل ١٣٨ الف شيكل، و١٤٥ الف شيكل لدى العائلة اليهودية من غير المتدينين. غالبية المواطنين

العرب موجودون في أدنى سلم الدخل في الدولة، فمعدل الدخل السنوى للفرد العربي لا يزيد عن ٤٠٠٠ دولار مقارنة بالمعدل العام في الدولة البالغ ١٦ ألف دولار، ولا يزيد نصيب السكان العرب في الدولة في الناتج القومي المحلي لإسرائيل عن ٤٪ فقط.

وينبع هذا الواقع من أنماط المشاركة في سوق العمل لدى الاقلية العربية، ومن التقسيم بحسب الفروع الاقتصادية والمهن التي تحددها، الى حد كبير، السياسات الحكومية والممارسات العنصرية المتبعة ضد ابناء الاقلية، بالاضافة الى اغلاق سوق العمل المركزية (اليهودية) في وجه ابناء الأقلية، إلى حد كبير، وتفضيل العمال اليهود والمهاجرين الجدد والعمالة الاجنبية. كما تنعكس دونيّة العمال العرب جليًا في تقسيم المستخدمين حسب المهن، إذ يلاحَظ استمرار تمثيل العرب الفائض في المهن ذات المكانة التشغيليّة المتدنّية. ويجسّد (تقسيم المستخدمين حسب المهن) تهميش المستخدمين العرب ودفعهم إلى أسفل سلم التشغيل.

ويتجلى التنظيم السياسي الحزبي للفلسطينيين في إسرائيل العام ٢٠٠٤ في صورة احزاب وحركات ومنظمات تطوعية. وتطرقنا في التقرير الى ابرز التنظيمات الحزبية الفاعلة على الساحة السياسية الإسرائيلية في العام ٢٠٠٤، منها الفاعلة والممثلة في الكنيست الإسرائيلية، ومنها من اختار عدم المشاركة وخوض حلبة الانتخابات البرلمانية رافضا بذلك منح الشرعية للسلطة الإسرائيلية. ومن الجدير بالذكر ان واقع الاحزاب العربية في إسرائيل العام ٢٠٠٤، تأثر، فيما تأثر، بالمتغيرات وتراكم التحولات السياسية العامة الحاصلة في إسرائيل منذ اتفاقيات اوسلو في العام ١٩٩٣، وبشكل خاص المتغيرات والتحولات الداخلية في المجتمع العربي في إسرائيل، وبروز تيارات فكرية–حزبية جديدة. وإن كانت التغيرات والتحولات منذ العام ١٩٩٢، وبشكل ادق منذ تغيير طريقة الانتخابات في إسرائيل ابتداءً من العام ١٩٩٦ وما افرزته من اسقاطات، توصّف المشهد السياسي الحزبي العربي حتى نهاية الألفية المنصرمة، فان اندلاع انتفاضة الأقصى وهبة تشرين الأول ٢٠٠٠ جاءتا لتعيدا ترتيب الساحة الحزبية العربية وتبلورا ملامحها بشكل ملحوظ، إذ كان لهما تأثير مباشر وتركا بصمتهما الواضحة على الخطاب السياسي السائد وعلى موقف الأقلية العربية من الدولة والعلاقة معها وعلى تصور إمكانيات العمل السياسي والأساليب التي يجب اتّباعها بهدف التأثير.

تتجلى المظاهر الاساسية لوجود المجتمع المدني لدى الفلسطينيين في إسرائيل في شكل بناء المؤسسات والمنظمات التي تأخذ على عاتقها مسؤولية تقديم الخدمات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحزبية، سواء كاضافة للخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة أو كبديل لهذه المؤسسات وعدم عملها بشكل كاف من أجل الفلسطينيين في مجالات عدة، وتتبدى هذه المظاهر أو التجليات بصورة عامة، أو من حيث المبدأ، في شكل منظمات وجمعيات كما بيّنا في التقرير. وتتركز أغلب فعاليات هذة المؤسسات في مجال حقوق الانسان والدفاع عن حقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل؛ والمرافعة المحلية والدولية؛ ومجال تدعيم وتقوية الأقلية الفلسطينية؛ وفي السنوات الاخيرة أقيم بعض مراكز الابحاث.

بالنسبه للسلطات المحلية العربية في إسرائيل، بلغ عدد السلطات المحلية العربية في إسرائيل في العام ٢٠٠٤، ٧١ سلطة محلية من اصل قرابة ٢٦٠ سلطة محلية (بعد عملية دمج لبعض السلطات المحلية العام ٢٠٠٣ بما فيها سلطات عربية)، ومن ضمن هذه السلطات عشر بلديات، مجلسان اقليميان، والباقي مجالس محلية. تتناسب سياسة الدولة

تجاه السلطات المحلية العربية مع التوجه العام الذي يقضي بعدم تطوير اقتصاد عربي مستقل، اذ تمتنع الدولة عن تقديم مساندة "ايجابية" للسلطات المحلية العربية، وتعمل بنهج المساعدة الاحتوائية التي تكرس الارتباط البنيوي بموارد الدولة، وذلك عن طريق الامتناع عن إقامة مناطق صناعية حيوية؛ او تطوير المرافق الاقتصادية، وحجب الموارد الاساسية التي قد تساعد على تطوير اقتصاد محلي ذي قدرة على الاستمرارية والنمو في مناطق السلطات المحلية العربية بهدف منع الاستقلالية المادية ولو الجزئية (بعكس سياستها تجاه السلطات المحلية اليهودية). بالاضافة الى هذا تحولت السلطات المحلية العربية الى أحد اكبر المشغلين في سوق العمل العربية المحلية، وركيزة اقتصادية اساسية للاقلية العربية في إسرائيل، في وقت تُغلق فيه اسواق العمل المركزية امامهم.

في قضية استخدام الاراضي لم تغير الدولة من سياستها الرامية الى السيطرة على الاراضي العربية، ولم تقبل اغلبية طروحات السلطات المحلية العربية حول توسيع خرائطها الهيكلية، وزيادة مناطق البناء والمناطق الصناعية، على الرغم من ان هذه الطروحات تتضمن تنازلاً كبيراً من قبل السلطات المحلية العربية في قضايا الارض، وتتعامل مع الوضع القائم وليس مع المطالبة بإرجاع كل ما صودر أو أخذ من الاراضي العربية، رغم ذلك تستمر إسرائيل في محاولات دؤوبة للسيطرة على ما تبقى من الاراضي العربية، وتهويد الجليل، والسيطرة على الاراضي العربية في المثلث والنقب.

تشير المعطيات الى ان حجم ميزانية السلطات المحلية العربية يصل الى ٧٠٪ من حجمها في السلطات المحلية اليهودية، وان مصدر القسم الاكبر من ميزانيات السلطات المحلية العربية يأتي من المشاركة الحكومية. اذ ان معدل اشتراك الحكومة في ميزانيات السلطات المحلية العربية بلغ حوالى ٧٠٪ والباقي من مصادر دخل ذاتي ؛ بالمقابل، بلغت مشاركة الحكومة في ميزانيات السلطات المحلية اليهودية ٤٤٪ والباقي من الدخل الذاتي (ويعود ذلك الى الوضع الاقتصادي المختلف للسكان العرب والى المرافق الاقتصادية المتوفرة بكثرة في السلطات المحلية اليهودية، ما يمكن المواطنين اليهود والقطاع الخاص من دفع الضرائب المحلية بمبالغ اكبر وبشكل منتظم اكثر) الا ان حجم الميزانيات لدى السلطات المحلية اليهودية أكبر من مثيلاتها لدى السلطات المحلية العربية.

فيما يتعلق بالتمييز ضد المواطنين العرب، يحاول التقرير رصد أنماط التمييز التي يواجهها المواطنون العرب داخل إسرائيل، وتجلياتها في العام ٢٠٠٤. ويرى التقرير بانه لا يمكن فصل هذه الظواهر (العنصرية والتمييز) المعمول بها في إسرائيل دون ربطها بطابع إسرائيل كدولة يهودية الطابع ديمقراطية الشكل. ويشكل هذا الطابع اساساً لتعامل الدولة مع الأقلية الفلسطينية التي استطاعت البقاء على اراضيها بعد نكبة ١٩٤٨. ويحدد الطابع اليهودي الاطار العام لتعامل الدولة مع ابناء الأقلية الفلسطينيين (سكان إسرائيل)، ويقرر، الى حد بعيد، آليات تعامل الدولة معهم، وحدود البراغماتية، المسموح والممنوع، ومكانتهم. يحاول الفصل تبيين ما تعانيه الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل في العام ٢٠٠٣-٢٠٠٤، في ظل التغيرات الحاصلة، ويتمحور في الاساس حول اسقاطات الحالة القائمة على قضية المواطنة للمواطنين الفاسطينيين في إسرائيل؛ والإجراءات التشريعية في الكنيست - والتي تشير الى تدهور المكانة القانونية والمدنية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل- وقرارات حكومية تمس بشكل مباشر أو غير مباشر، بحقوق الأقلية الفلسطينية؛ وتجليات الكراهية، والعنصرية والتمييز ضد أبناء الأقلية الفلسطينية في جوانب عدة. منها قضايا الميزانيات، والصحة، والتعليم، ومعاملة الشرطة لأبناء الأقلية، وقضايا العمل والفقر، وتعامل الاغلبية اليهودية

-المواطنين اليهود- مع الأقلية الفلسطينية.

كل هذا يشير إلى عدة حقائق أساسية فيما يخص العلاقة بين الأقلية الفلسطينية واسرائيل:

١ هناك عدم إرتياح واضح وشامل في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل من السياسة الداخلية والخارجية للدولة، وهي حالة تشمل معظم هؤلاء السكان.

٢ لا يوجد معنى حقيقي لمواطنة العرب في إسرائيل. فالخطاب حول "المواطنين" في الحديث عن الفلسطينيين في إسرائيل، والذي تمت صياغته بشكل أساسي في الاوساط الأكاديمية الاسرائيلية وانتقل بعد ذلك إلى حلبتي السياسة والاعلام، إنما يهدف إلى ممارسة السلطة والسيطرة وإلى الفصل بين العرب الفلسطينيين في إسرائيل والفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، من هنا يمكن إدراك لماذا تم تطوير وترويج هذا الفهم-المنطلق-بالذات في أعقاب الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران ١٩٦٧. وباستثناء المشاركة في الانتخابات، والتي تعتبر معانيها ودلالاتها العملية محدودة للغاية، فإن العرب في إسرائيل لا يحصلون على أية حماية أو ضمان لحقوقهم الأساسية المنبثقة عن حقيقة كونهم مواطنين.

٣ يوجد للفلسطينيين في إسرائيل حلفاء قلائل في المجتمع اليهودي. ففي الأزمات تجد اليهود على اختلاف انتماءاتهم السياسية والأيديولوجية يقفون كمجموعة واحدة من أجل شرح وتبرير سياسة الحكومة و"مؤازرتها".

٤ علاوة على كل ذلك، يسود في إسرائيل نظام إثنوقراطي وليس ديمقراطيا، نظام يستخدم كأداة في يد الأغلبية حتى في سبيل المس، بصورة منهجية، بالأقلية وحقوقها الأساسية، ومثل هذا النظام يقف في خانة قريبة من نظام الفصل العنصري-الأبارتهايد-في جنوب إفريقيا قبل العام ١٩٩٠، وهو أبعد من أن يكون نظاماً ديمقراطياً طبيعياً. ولا شك أن هذا النظام ذاته مستقر وقوي ويحظى بدعم وغطاء شاملين في أوساط السكان اليهود والأكاديمية الاسرائيلية التي تهتم وتسهر على تسويقه في الغرب كنظام ديمقراطي.

الدروس والاستنتاجات التي جرى عرضها في صدد مكانة الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وغيرها من الدروس والاستنتاجات التي لا يسنح المجال والوقت هنا لتناولها بشكل مفصل، تمثل الخطوط العريضة للواقع الذي يصاحب وجود الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، وهي تشكل في الوقت ذاته سمات أساسية للنظام والسياسة اللذين أتاحا السياسة الاسرائيلية المتبعة تجاه الأقلية الفلسطينية. ويتعلق نجاح نضال الفلسطينيين في اسرائيل بشرط واحد اساسي وبشرط مكمّل، ولا بديل عن هذين الشرطين وهما: تنظم الفلسطينيين في اسرائيل كمجموعة قومية ذات اهداف موحدة واستعمال الوسائل المدروسة من اجل تدعيم الاهداف الموضوعة (طبعا من خلال المحافظة على التعددية والنقاش الداخلي المفتوح). ويعتبر تنظيم الجمهور المهمة الاساسية للقيادة السياسية للفلسطينيين في اسرائيل، وفقط عندما تنتظم هذه الاقلية بشكل سياسي، وليس فقط على شكل الجمعيات والتنظيمات الطوعية، يمكن البدء بالسير على الدرب الطويل من أجل نجاح النضال والتقدم نحو الواقع الطبيعي لمجموعة اصلية في وطنها.

اما الشرط المكمل لنجاح نضال الفلسطينيين في اسرائيل مقابل مؤسسة الدولة والاغلبية اليهودية فهو القدرة على احداث التغييرات الجذرية في بنية المجتمع العربي الداخلية، وهذه التغييرات هي جزء من عملية ومسار التنظم للاقلية الفلسطينية وشرط اساسي لنجاح المواجهة مع الاغلبية والدولة.

د. اسعد غانم